الاثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية

إعداد

د./ مصطفى أحمد حامد رضوان
مدرس الاقتصاد والمالية العامه بمعهد
مصر العالى للتجارة والحاسبات بالمنصورة

تقديم :-

تستهدف سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية إحداث أثر سياسى كلى ينتج عنها خلال فترة منظورة ؛ وذلك من خلال تقليص قدرات النظم الحاكمة المستهدفة بالعقوبات على التحكم والسيطرة فى مقدراتها من خلال غلق كل او بعض المنافذ الاقتصادية التى تمثل عناصر داعمة لخططها التنموية داخل بلادها . ومن هنا يظهر دور العقوبات الدولية الهادف عبر البوابة الاقتصادية التى تراهن على إحداث تغيير جذرى فى منظومة السيطرة العامة للسلطة من خلال إفقادها حالة التوازن الاقتصادى .

ومن ثم فإن العقوبات الاقتصادية الدولية ذات المنظور السياسى تتداخل مفصلياً مع الأثر الاقتصادى الاجتماعى الناتج عن تلك العقوبات . إذ أن العقوبات تستهدف إلحاق خلل بنيوى بتوازن الاطار الكلى لاقتصاد الدولة المستهدفة بالعقوبات من خلال ترتيب (العجز فى الموازنة العامة ؛ ميزان المدفوعات لاسيما التبادل التجارى ؛ سعر الصرف والاحتياطى الأجنبى ؛ الدين ؛ التضخم ؛ البطالة ؛ الكتلة النقدية ....) الذى تؤدى نتائج اختلاله مباشرة إلى إهتزاز البنية الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية ؛ ووضعها فى أزمة بنيوية . فليس توازن الاقتصادى الكلى فى أى بلد سوى التعبير الاقتصادى عن الاستقرار الاجتماعى والسياسى .

إشكالية الدراسة :-

تبدو لنا إشكالية هذه الدراسة فى محاولة بحث وتحليل الاثار الاقتصادية والاجتماعية التى خلفتها وتخلفها العقوبات الاقتصادية الدولية على اقتصاديات الدول المُستهدفة بالعقوبات ودول الجوار لها . فمن المعلوم أن العقوبات الاقتصادية الدولية ليست بالأمر الجديد ؛ ولكن الآثار المتولدة عنها أضحت متباينة التأثير والعمق بالشكل الذى يتطلب معه بحثها وفقا لطبيعة التغيرات التى لحقت بها ؛ فمن عقوبات اقتصادية تقليدية ؛ تقتصر على الحصار الاقتصادى ؛ فمقاطعة اقتصادية مروراً بعقوبات اقتصادية أخرى ؛ وصولا للعقوبات الذكية ؛ ومن ثم فعملا على ملاحقة الاثار

الاقتصادية المتطورة ؛ سنعمل جاهدين على إبراز ماهية تلك العقوبات ؛ وطبيعة الآثار التبعية لها على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية فى الدول المستهدفة بالعقوبات ؛ ودول الجوار لها ؛ وتقرير مدى جدواها .

أضف إلى ما سبق فاننا سنحاول تحليل ما إذا كانت مصر تقع تحت طائلة العقوبات الاقتصادية فى أعقاب سقوط الطائرة الروسية فى سيناء ؟ وما اذا كانت الآثار التبعية للاجراءات التى اتخذتها دول العالم تجاه مصر رتبت ذات الاثار التى تخلفها العقوبات الاقتصادية الدولية على الدول المستهدفة بالعقاب ؟

منهج البحث :-

يرتكز المنهج المستخدم في هذا البحث علي الأسلوب الاستقرائى والتطبيقى ؛ وذلك من خلال مناقشة المقصود بالعقوبات الاقتصادية الدولية ؛ ومحاولة متابعة آثارها الاقتصادية والاجتماعية على الدول المستهدفة بالعقوبات من خلال التقارير والبيانات الاحصائية الدولية ؛ ومحاولة إبراز النماذج التطبيقية للاثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية على الدول المستهدفة بالعقاب ودول الجوار .

خطة البحث :-

فصل تمهيدى :- تعريف العقوبات الاقتصادية الدولية-أهدافها – أنواعها – صورها

الفصل الأول :- الآثار الاقتصادية للعقوبات الاقتصادية الدولية على الدول المستهدفة بالعقاب

الفصل الثانى :- الآثار الاجتماعية للعقوبات الاقتصادية الدولية على الدول المستهدفة بالعقاب .

الفصل الثالث :- آثار العقوبات الاقتصادية على دول الجوار

الفصل الرابع :- هل تقع مصر تحت طائلة العقوبات الدولية فى أعقاب حادثة سقوط الطائرة الروسية فى سيناء ؟

الخاتمة والتوصيات

فصل تمهيدى

تعريف العقوبات الاقتصادية الدولية-أهدافها – أنواعها – صورها

أولا :- التعريف :-

لم تعط أياً من المواثيق الدولية[١] تعريف محدد للعقوبات الاقتصادية الدولية ؛ وإنما اقتصرت تلك المواثيق على تعداد بعض الوسائل المستخدمة لتطبيق هذا النوع من العقوبات التى وردت على سبيل المثال لا الحصر[٢] .

أما فيما يتعلق بالتناول الفقهى لتحديد المقصود بالعقوبات الاقتصادية الدولية فقد حاول الفكر الاقتصادى والسياسى والاجتماعى تحديد المقصود بالعقوبات الاقتصادية الدولية وذلك على النحو التالى :- يرى البعض أن العقوبات الاقتصادية الدولية هى :- " آلية للقسر والإكراه فى السياسة الخارجية للدولة التى تنتهك العلاقات الاقتصادية الطبيعية مع دولة أخرى ؛ وذلك من أجل حمل الدولة المستهدفة على تغيير سلوكها المسبب للعقاب الدولى " [٣].

---

(١) جدير بالذكر أن عهد العصبة وميثاق الأمم المتحدة لم يتضمنا تسمية الإجراءات الاقتصادية :- بالجزءات أو العقوبات الاقتصادية ؛ إنما أشارت الوثيقتان إلى أنواعها وأشكالها وأن العرف والفقة الدوليين هما فقط من أطلق عليها " اسم العقوبات الاقتصادية " .. خلف بو بكر " العقوبات الاقتصادية فى القانون الدولى المعاصر " ؛ ديوان المطبوعات الجامعية ؛ الجزائر ؛ ٢٠٠٨ ص ٣١ .

(٢) وهو الأمر الذى يبدو أنه يرتد أساساً إلى تطور المجتمع الدولى وتطور الوسائل التى يستخدمها للضغط على الدول المنتهكة حيث يصعب حصرها فى مجموعة واحدة . سولاف سليم " الجزاءات الدولية غير العسكرية " رسالة ماجستير ؛ جامعة سعد دحلب ؛٢٠٠٦ ؛ص ٦٦

(3) Micah Kaplan, «North Korean Economic Sanctions» , Journal of International Relations, Volume 9, Spring 2007, pp 68,69.

فى حين ذهب البعض إلى أنها مرادفة للمقاطعة الاقتصادية والتى تعنى :- " وقف العلاقات التجارية مع فرد أو جماعة أو دولة ؛ لتحقيق غرض اقتصادى أو سياسى أو عسكرى فى السلم والحرب "[١] .

فى حين عرفها البعض على أنها :- " الحرمان الفعلى أو التهديد باستعمال العلاقات الاقتصادية من جانب دولة واحدة أو أكثر بهدف التأثير على سلوك دولة أخرى فى القضايا غير الاقتصادية أو الحد من قدراته العسكرية " [٢].

وفى تعريف أكثر دقة للعقوبات الاقتصادية ذهب إلى أنها " إجراء اقتصادى يهدف إلى التأثير على إرادة دولة فى ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولى "[٣] .

نخلص من كل ما سبق ؛ إلى أن العقوبات الاقتصادية الدولية تشتمل على عدد من العناصر الرئيسية وهى :-

١- **تدبير دولى إقتصادى** :- أى أنها عبارة عن إجراء أو تصرف دولى تقوم به منظمات دولية أو دول بشكل جمعى أو فردى فى العلاقات الاقتصادية الدولية مستهدفة تهديد المصالح الاقتصادية (التجارية والمالية ؛ الصناعية) لدولة ما

---

(١) جمال محى الدين ؛ العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة ؛ الدار الجامعية الجديدة ؛٢٠٠٩ ؛ص ٦٣- ٦٤ .

(2) Ali Mostashari, « The Impacts of U.S. Sanctions on the Iranian Civil Society: Consequences for Democratization», p.1, Disponible sur le site internet

: www.news4iran.info/The%20Impacts%20of%20US%20sanctions.pdf

(٣) رقية عواشرية " حماية المدنيين والأعيان المدنية فى المنازعات الملسلحة غير الدولية " رسالة دكتوراة ؛ جامعة عين شمس ؛٢٠٠١ ص ٣٨٢ .

لإجبارها على انتهاج سلوك معين فى إطار ما تفرضه السياسة الخارجية الدولية من التزامات على الدول أطراف المنظومة الدولية .

٢- **تدبير دولى قسرى** :- ذلك أنها شكل من أشكل القسر أوالجبر يكون أقل عدوانية من الحروب التقليدية فيما يرتبه من تكاليف إنسانية . وهى غالبا إجراء يغطى أكثر من أربعة أنواع مختلفة من القيود التجارية المتمثلة فى قيود على تدفق (البضائع ؛ الخدمات ؛ الأموال ؛ الرقابة على الأسواق) [١].

٣- **تدبير دولى عقابى** :- أى أنه يكون نتاج لوقوع عدوان من الدولة الموقع عليها العقاب على العلاقات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية ؛ وهو بذلك يكتسب صفة المشروعية لكونه يمثل رد فعل لتصرف مخل بالنسق الدولى .

ومن ثم ترتيبا على ما سبق نجد أن العقوبات الاقتصادية عبارة عن مرحلة وسطى بين الحلول الدبلوماسية والعمل العسكرى يهدف إلى توجيه نوع من التأثير المباشر على مصالح الدولة المخلة بالتزاماتها الدولية وذلك بتعطيل عمليات التنمية البشرية والاقتصادية لديها ؛ بما يرتب تأثير شعبى ملحوظ لدى مجتمع تلك الدولة لإثنائها عن سلوكها المرغوب فى تغييره ؛ الأمر الذى يجعل من تلك العقوبات سلاح متشعب الآفاق ذو خلفيات وانعكاسات وغير محدود التداعيات .

ثانياً :- أهداف العقوبات الاقتصادية الدولية

تتعدد الأهداف من وراء فرض العقوبات الاقتصادية الدولية لتغطى مختلف أبعاد السياسة الخارجية للدول الغربية ومصالحها الدولية ؛ تلك الأهداف تتمثل بايجاز فيما يلى :-

---

(١) هويدا محمد عبد المنعم ؛ العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان ؛ مهيب للطباعة ؛ القاهرة ؛٢٠٠٦ ؛ص ٣٦ .

١- منع انتشار الأسلحة النووية وايقاف برامجها فى الدولة المستهدفة .

٢- حماية حقوق الانسان .

٣- محاربة الارهاب الدولى .

٤- تحقيق عدم الاستقرار فى الدول المستهدفة بالعقوبات .

٥- إفشال المغامرات العسكرية .

٦- الصراع الإيدولوجى مع الدول المستهدفة .

٧- عدم الاستقرار السياسى .

ثالثا:- أنواع العقوبات الاقتصادية [(١)]:-

تنقسم العقوبات الاقتصادية الدولية للأنواع التالية :-

١- عقوبات تجارية واستثمارية :-

وهى تلك العقوبات التى تنصب على تقليص أو منع التعاملات التجارية والاستثمارية المؤثرة فى المسار الاقتصادى للدولة المستهدفة ؛ كأن تعتمد مثلا الدولة المستهدفة بالعقوبة على قطاع اقتصادى معين فى نموها الاقتصادى كقطاع النفط أو السياحة ويتم تقليص أو منع الاستثمارات الأجنبية الموجهة لهذا القطاع بما يؤثر على النمو الاقتصادى بها مع ما يصاحب هذا المنع من تأثيرات سلبية على كافة مناحى الحياة الاقتصادية فى الدولة المستهدفة بالعقوبات ومثالنا فى ذلك

(١) ينطلق التوصيف الكلاسيكى لأنماط العقوبات الاقتصادية من أنها تعنى تقليص المبادلات الاقتصادية ؛ ولذلك تكون العقوبات مؤثرة كلما كان البلد المعنى يمتلك اقتصاد يعتمد فى جانب كبير على المبادلات الاقتصادية فى ضبط حركة قطاعاته الأساسية ؛ وفى ظل تفاوت درجة الانفتاح التى تميز الأسواق الوطنية ومستوى اندماجها فى الاقتصاد العالمى ؛ فإن الاقتصادات المندمجة أكثر فى الاقتصاد العالمى سوف تتأثر سلبياً بالعقوبات .

هو فرض حصار على التعاملات والاستثمارات النفطية فى ايران حيث تم فرض حصار بحرى يمنع تصدير النفط ويحظر الاستثمارات فى قطاع النفط مع ما تحتله تلك السلعة من مكانة فى الاقتصاد الايرانى حيث تمثل سلعة التصدير الأولى بإيران وتشكل نسبة من ٨٠-٩٠ % من الصادرات الايرانية ؛ ويمول تصدير النفط من ٤٠ :٥٠ % من إيرادات الدولة الايرانية ؛ بمعنى أن فرض عقوبات اقتصادية على ايران فى هذا السياق سيؤدى إلى تأثيرات شاملة على كيان ايران الاقتصادى.

٢- العقوبات المالية :-

هناك نوع آخر من العقوبات الاقتصادية وهى العقوبات المالية وهى تلك التى تستهدف مصالح الشرائح التجارية والصناعية العليا فى الدولة المستهدفة ومثالها :-

- أن يتم تجميد الودائع الحكومية وودائع الشركات والأفراد الذين يحملون جنسية الدولة المستهدفة .
- عرقلة نفاذ الاستثمارات إلى ذات الدولة ركناً هاماً من أركان العقوبات المالية .
- وضع شروط تعجيزية فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون المستحقة على البلد المستهدفة بالعقاب ؛ بما يزيد من أزمة ديونها الخارجية ويضغط بشدة على صناعة القرار الاقتصادى فيها ؛ كذلك على احتياطياتها من العملات الصعبة التى سوف تستهلك فى دفع الفوائد والأقساط لسداد ديونها الخارجية .
- ايقاف الدول الصناعية لقروض التصدير[١] التى تمنحها لشركاتها الوطنية فى حال كانت الصادرات متجهة للدولة المستهدفة بالعقاب .

(١) هى تلك القروض التى تمثل تسهيلات تقدمها الدول لشركاتها الوطنية لتنشيط الصادرات فى صورة قروض حتى تحصيل أثمان بضائعهم من البلد المستورد؛ وهو ما يستهدف تعظيم القدرات التنافسية لشركات هذه الدول أم الشركات المنافسة من دول أخرى ؛ ولكنه يعطى فى نفس الوقت جاذبية خاصة للبلد المستورد عند المصدرين ؛ وبإيقاف هذا النوع من الصادرات ؛ وبإيقاف هذا =

- وتتضمن حزمة هذا النوع من العقوبات أيضاً رفع العملة الوطنية للبلد المعاقب من لائحة المبادلات النقدية الدولية، والإجراء الأخير لا يصعب عملية المبادلات التجارية بشدة فقط، ولكنه يمس أيضاً بسمعتها الاقتصادية الدولية.

جدير بالذكر أنه وعلى النقيض من العقوبات التجارية والاستثمارية يتميز هذا النوع من العقوبات المالية بأنه لا يحتاج إلى غطاء دولى من مجلس الأمن، إذ هو عبارة عن إجراءات عدائية تجاه الدولة المعنية ، ولكنها لا تمثل خرقاً واضحاً لنصوص القانون الدولى . فهذه الإجراءات يتم اعتمادها من الدول الصناعية بشكل فردى في عمليات متكررة ودورية ، للضغط بأحدهاعلى صناع القرار في دول العالم الثالث بغية دفعهم للاستجابة لمطالب محددة. والأمثلة التاريخية تستعصى على الحصر من فرط شيوعها في العلاقات الدولية، ولكن الجديد هنا هو ربط هذه الإجراءات كلها ومعظمها معاً في سلسلة لا تنفصم، وباشتراك أكثر من دولة وليس دولة واحدة فقط، وذلك لجعلها بمثابة عقوبات دولية ذات إطار تنسيقى جمعى أكثر تأثيراً.

٣- العقوبات الذكية :-

ويستهدف هذا النوع من العقوبات بالأساس قطاعات النخبة في البلد المعنى عن طريق ضرب مصالحها، ودفع هذه النخبة للضغط على نظامها السياسى. ولذلك لا تصطدم "العقوبات الذكية" في المرحلة الأولى بجماهير البلد المعاقب، وهو ما يوفر لها ميزة لا تتوافر لدى العقوبات الاقتصادية الاعتيادية. وهذه الميزة تتلخص في الحيلولة دون استثمار النظام للعقوبات الاقتصادية، وتحويلها إلى أداة لربط الجماهير بالمشروع السياسى للنظام . و"العقوبات الذكية" تؤثر بالتالى على النظام ككل وعلى

=

النوع من القروض الممنوحة للصادرات المتجهة إلى البلد المستهدف بعقوبات، يجد المصدرون أنفسهم في وضع يفتقد إلى المزايا الممنوحة لهم في حال قاموا بالتصدير إلى بلد غير معاقب فيتوقفوا عنه.

أجنحة معينة فيه، بحيث تضغط عليه أو تحجب تأييدها عنه. ولكن هذا النوع من العقوبات يتطلب- شأنه شأن باقى أنواع العقوبات- تنسيقاً دولياً على الصعيد التقنى والسياسى، وهو ما سيكون متاحاً إذا ما تغطت بغطاء الشرعية الدولية عبر قرار من مجلس الأمن. ويمكننا أن نتصور أيضاً أن حزمة "العقوبات الذكية" ستتضمن إيقاف تصدير المنتجات التكنولوجية المتطورة بحجة أنها ستستخدم لأغراض عسكرية أو نووية، مثال ذلك الحظر الذى فرضه العالم الغربى على دول الكتلة الشرقية إبان الحرب الباردة. ومروراً بحظر هبوط الطائرات المدنية للدولة المستهدفة في مطارات العالم المختلفة والتضييق على خطوط ملاحتها البحرية. وفى السياق نفسه يمكن تصور الإقدام على منع الفرق الرياضية المختلفة من المشاركة في البطولات العالمية المختلفة، للتأثير على الرأى العام الداخلى ونخبته. ومن الممكن أن يتضمن هذا النوع من العقوبات أيضاً وضع أفراد من النخبة فى الدولة المستهدفة على القائمة السوداء للدخول إلى دول العالم المختلفة، وهذا المنع له مغزى سياسي من الطراز الأول وهو إجبار الدولة المستهدفة بالعقاب على تغيير سياساتها المتسببة في عزلتها الدولية.

رابعاً :- صور (أطر) العقوبات الاقتصادية الدولية

هناك العديد من الصور التى تُفرض فى إطارها العقوبات الاقتصادية الدولية منها ما أشارت إليه المادة ٤١ من ميثاق الامم المتحدة كأحد التدابير على سبيل المثال التى يتم من خلالها الضغط على الدول المزعزعة للامن والسلم الدوليين وذلك من غير أساليب الضغط العسكرية ؛ ومنها ما أوجدته طبيعة الظروف وطبيعة الدولة المرسلة للعقاب والدولة المستهدفة به ؛ تلك الصور هى ما سنحاول أن نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر :-

- المعاملة الاقتصادية بالمثل
- الحظر الاقتصادى

- الحصار الاقتصادى
- المقاطعة الاقتصادية [١].

يُضاف إلى ذلك أن هناك عدد من التدابير المتممة التى تلجأ لها الدول مرسلة العقاب لإحكام الاطار الخانق للعقوبات الاقتصادية لإتيان نتائج ايجابية سريعة وملموسة لهذه العقوبات وتستهدف تلك التدابير المتممة القضاء على محاولات إختراق العقوبات المفروضة على الدولة التي ارتكبت الفعل غير المشروع و ضمان عدم التعامل المباشر معها، بما فيها مراقبة الشركات المتعددة الجنسيات و منعها من تصدير منتجاتها أو إقامة فروع لها، أو حتى شراء بضائعها، مهما كانت قيمها النقدية حتى لا تصل للدول المُعاقبة، أو إتخاد الإجراءات اللازمة لعدم تدفق رؤوس الأموال و الخبرات الفنية، ويكون ذلك فى السياق التالى :-

١- نظام القوائم السوداء:

و يعني إدراج أسماء الأشخاص أو الشركات الذين لهم علاقات مع الدولة المعتدية في قوائم خاصة تعرف بالقوائم السوداء، و يترتب عن ذلك إعتبار هؤلاء

(١) لبيان المقصود بصور العقوبات الاقتصادية الدولية يرجى الرجوع للمراجع التالية :-
- السيد أبو عطية ؛ الجزات الدولية بين النظرية والتطبيق ؛ مؤسسة الثقافة الجامعية ؛ الاسكندرية ؛ ٢٠٠١
- رقية عواشرية " حماية المدنيين والأعيان المدنية فى المنازعات الملسلحة غير الدولية " رسالة دكتوراة ؛ جامعة عين شمس ٢٠٠١
- عمر سعد الله ؛ القانون الدولى لحل النزاعات ؛ دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ؛ الجزائر ؛ ٢٠٠٨
- فاتنة عبد العال أحمد ؛ العقوبات الدولية الاقتصادية ؛ دار النهضة العربية ؛ القاهرة ؛ الطبعة الأولى ٢٠٠٠

الأشخاص أو الشركات في حكم الدولة المعتدية، و بالتالي تطبيق كل إجراءات المقاطعة عليهم .

ويستهدف هذا النظام التأثير على الدول المحايدة بالضغط عليها اقتصاديا، و حتى لا تقيم علاقات اقتصادية مع الدولة أو الدول المعتدية ، و عليه فهو إجراء متمم لتدبير الحصار الاقتصادي و باقي التدابير الأخرى و يمتد أثره إلى المواطنين الذي يتعاملون مع الأفراد أو المؤسسات المحظور عليها، وذلك بقصد تشديد عزل الطرف المُعاقب ، و الحيلولة دون حصوله، على المواد الخام و السلع الاستراتيجية.

٢- المشتريات التحويلية:

يقصد بالمشتريات التحويلية، شراء المواد الإستراتيجية من الدول المحايدة ، و اختزالها لمنع وصولها إلى الدول أو الدولة المعتدية ، و يركز هذا الإجراء على حرمان الدولة المعاقبة من الحصول على الموارد الإقتصادية أكثر من تركيزه على الشروط التجارية و لكي يكون ذا فعالية يجب أن تتسم الإدارة المشرفة على تنفيذه و سرعة إجراءاتها بالكفاءة ، وأن تكون الدول المنفذة له على استعداد للتضحية بمصالحها الإقتصادية من أجل نجاح تطبيقه .

جدير بالذكر أن هناك العديد من الدول فى العقود الثلاثة الماضية خضعت للعقوبات الاقتصادية منها (إيران – السودان –ليبيا –العراق –سوريا – كوبا – الصين) . تلك الدول هى ما سنحاول التطبيق عليها لابراز التبعات الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية .

الفصل الأول

الاثار الاقتصادية للعقوبات الاقتصادية

تتداخل الاثار الاقتصادية والاجتماعية مفصلياً مع الاثار السياسية للعقوبات الاقتصادية ؛ ويظهر مضمون ذلك فى أن العقوبات تستهدف إلحاق خلل بنيوى بتوازن الاقتصاد الكلى للدولة المستهدفة بتلك العقوبات إذ تؤدى الى (عجز الموازنة – عجز ميزان المدفوعات ولاسيما التبادل التجارى – تدهور سعر الصرف والاحتياطى النقدى – تفاقم أزمة الدين – ارتفاع مستوى التضخم –زيادة معدلات البطالة – ..الخ) مما ينتج عنه اهتزاز البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ووضعها فى حالة أزمة هيكلية ؛ حيث أن توازن الاقتصاد الكلى فى أى بلد ليس سوى تعبير عن حالة من الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى بل والسياسى .

هذا ويتوقف الاثر الاقتصادى للعقوبات الاقتصاديةعلى حجم الترابط الامامى والخلفى للدولة المستهدفة بالعقاب مع حلقات التجارة الدولية ؛ فكلما كانت تلك الدولة تعتمد فى نشاطاتها الاقتصادية على حركة التجارة الدولية تصديرا واستيراداً كلما كانت العقوبات الاقتصادية أكثر تأثيراً .

كذلك يتوقف الاثر المباشر للعقوبات الاقتصادية الدولية على كونها عقوبات اقتصادية من المجتمع الدولى ككل ؛ أم أنها عقوبات انفرادية من إحدى الدول تجاهها . إذ أنه لو كانت العقوبات من قبل المجتمع الدولى تجاهها كلما كانت أكثر تأثيراً ؛ فى حين إذا كانت تلك العقوبات انفرادية فتتوقف على حجم النشاط التجارى المتبادل بين الدولة المستهدفة بالعقوبات والدولة المرسلة للعقوبات .

هـذا وتتمثـل الاثـار الاقتـصادية التـى قـد تلحـق الـدول المـستهدفة بالعقـاب فيما يلى :-

أولا :- تأثير العقوبات الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية الرائدة :-

تستهدف العقوبات الاقتصادية الدولية أياً كانت مبرراتها شل المصادر الرئيسية لإيـرادات الموازنـة العامـة للدولـة وللنـاتج المحلـى الإجمـالى فـى مختلـف حلقاتـه الاستثمارية والتسويقية المباشرة أو غير المباشرة وذلك فى الدولة المستهدفة بالعقاب وذلك لإرغامها على تنفيذ مطالبات الجهة أو الجهات المرسلة بالعقاب . وهو الأمر الذى يبدو جلياً فى أن معظم التدابير الاقتصادية التى فُرضت على العراق فى.

أعقاب مغامراتها العسكرية ومحاولتها احتلال الكويت فى بداية التسعينيات من القرن الماضى وحتى سقوط نظام الرئيس صدام حسين استهدفت القطاع الاقتصادى الرائد بها وهو القطاع النفطى . ذلك القطاع الذى مثل ٦٠ % من إجمالى الناتج المحلى ؛ و٩٥ % من إيرادات النقد الاجنبى . ولقد تأثر هذا القطاع كثيراً فى أعقاب فترة الحصار الاقتصادى وإقرار برنامج النفط مقابل الغذاء فبرغم أن كمية النفط التي يصدرها العراق بلغت أعلى معدل لها منذ عام ١٩٩١، إلا أن العائدات ظلت غير كافية بسبب الارتباط السلبي بين أسعار النفط المنخفضة والتأخير في الحصول على قطع الغيار اللازمة والتهالك العام للبنية التحتية لصناعة النفط ؛ والسقف الذى تم اقراره فى ظل برنامج النفط مقابل الغذاء البالغ ٢,٥ مليار دولار (كل ستة أشهر) لا يتناسب مع الصادرات التي يبلغ أقصى حد لها ٣,١ مليار دولار. فقد يحتاج الأمر إلى ما يقرب من ١,٢ مليار دولار لتأمين زيادة تدريجية وكافية لإنتاج النفط الخام العراقي للسماح لمستويات الإنتاج أن تصل إلى ٣ مليون برميل يومياً. ومع ذلك فإن إعادة التأهيل الكامل لصناعة .

النفط في العراق قد تحتاج إلى عدة مليارات من الدولارات[١].

وهو الامر ذاته فى سوريا ؛ حيث أن العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على سوريا من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي والجامعة العربية، كان لها أثرها السلبي على الاقتصاد السوري. فالحظر النفطي تسبب بخسارة عائدات تصدير النفط، والتي بلغت حوالي ٤ مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل نحو ٢٢ % من إيرادات الموازنة العامة السورية مما يجعلها بذلك عنصراً مهماً فى توازن الميزان التجارى وميزان المدفوعات [٢].

فضلا عن ذلك فقد رتبت العقوبات المفروضة على الاقتصاد السورى وإحكام الخناق على القطاع النفطى الى توقف حلقات الاستثمار والتجديد والانتاج والتسويق ؛ بل وتلاشت الصادرات السورية من النفط الخام تقريباً ؛ بسبب تراجع حجم الانتاج ؛ وصعوبة العثور على مستوردين أو موردين للمشتقات لانهم سيعرضون بذلك أنفسهم لعقوبات ؛ وارتفاع كلفة بيع برميل النفط فى السوق السوداء نتيجة الى المخاطر- ما يقارب ١٠ دولارات للبراميل – وهو ما يمثل إرهاق مضاعف للموازنة العامة تمثل فى تحميلها أعباء مضاعفة لسد الفجوة بسبب انحسار العائد من الصادرات النفطية ؛ ومن ثم ارتفاع أعباء تمويل حاجتها من المشتقات وتحديداً الديزل والوقود لمحطات الكهرباء والبنزين والغاز تلك الحاجات الضرورية لمتطلبات الحياة الطبيعية للمواطن السورى

---

(١) تقرير عن آثار الحصار على العراق موقع :-

http://www.aljazeera.net/portal

(٢) نبيل مرزوق " العقوبات الاقتصادية :- خنق بطى للنظام السورى " ؛ مركز الجزيرة للدراسات ؛ قطر ٢٠١١/١١/١٩

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/11/201111191024916352 5.htm

وكذا النشاط الاقتصادى فى سوريا[١] ؛ وهو الامر الذى ساهم فى تقليص النشاطات الاقتصادية السورية مع ما يصاحب ذلك من آثار سلبية على كافة الجوانب المعيشية للمواطن السورى .

ثانيا :- تأثير العقوبات الاقتصادية على مقومات الاقتصاد الكلى للدول المستهدفة بالعقاب :-

يستتبع التأثير على القطاعات الاقتصادية الرائدة فى الاقتصاد القومى ؛ عدد من التأثيرات السلبية على مقومات ومؤشرات الاقتصاد الكلى وذلك على النحو التالى :-

١- انخفاض الناتج المحلى الاجمالى :-

حيث تراجع الناتج المحلى الاجمالى فى العراق من ٦٦ مليار فى عام ١٩٨٩ إلى أقل ٢٤٥ مليون دولار بحلول عام ١٩٩٢ ؛ وانخفض بنسبة ٤ % فى عام ٢٠٠٢ وبنسبة ٣١ % فى عام ٢٠٠٣ بحيث لم يجاوز ١٧ بليون دولار أمريكى فى عام ٢٠٠٣[٢] .

وفى سوريا تسببت العقوبات المفروضة عليها فى إلحاق الاقتصاد السوري بأضرار إجمالية قُدرت بنحو ٢٠٠٠ مليار ليرة سورية (حوالى ٢٢ مليار دولار

(١) جدير بالذكر أن تقديرات الموازنة السورية تشير إلى أن إيرادات بيع الخام النفطى السورى الثقيل بلغ نحو ١٢,٥ % من إجمالى ايرادات الموازنة ؛ وهو ما يقابله عائدات دولارية بنحو ٣,٥ مليار دولار لتمويل احتياجاتها من الواردات مع ما يصاحب ذلك من إحداث توازن فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات كونها تشكل نحو ١٥ % من إجمالى الصادرات السورية . آثار العقوبات فى الاقتصاد الكلى السورى خلال عام ٢٠١٢ –المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات – معهد الدوحة – ص ٧ .

(2) Arya Neil, «Economic sanctions: the kinder, gentler alternative?». www.informaworld.com/smpp/.../content~db=all~content=a790526054., p. 9

أمريكى) وهو ما يمثل ٥٥ % من الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠١٠ بعد احتساب الأثر التضخمى ؛ وهو ما تضاعف فى الاعوام التالية خصوصاً مع تصاعد التفكك السورى[١] .

٢- انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى :-

يُقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى = الدخل القومى / عدد السكان . ويمثل إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الأثر الذى يظهر بوضوح فى الدول المعاقبه اقتصادياً بعقوبات دولية ؛ حيث تراجع نصيب الفرد العراقى من الدخل القومى بحيث لم يزد عن ٢٠٠ دولار سنوياً ؛ فى حين أن البنك الدولى قد قدره بنحو ٢٨٤٠ دولار فى عام ١٩٨٠ [٢].

٣- انهيار القوة الشرائية للعملات المحلية :-

إذ انهارت القوة الشرائية للدينار العراقى ؛ حيث كان سعر التعادل قبل الحصار الاقتصادى (٤ دينار لكل دولار أمريكى) وذلك فى أوائل عام ١٩٩٠ ؛ أما بعد العقوبات فقد انهار الى أن وصل فى أثناء تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء إلى (٤٥٠ دينار لكل دولار أمريكى)عام ٢٠٠٠ ؛ وهو الأمر الذى أدى بدوره إلى انهيار القوة الشرائية وازدياد نسبة الفقر [٣].

وفى سوريا شكلت العقوبات المالية عائقاً إضافيًا أمام التجارة، إذ أنها عقّدت تمويل التجارة الخارجية ووضعت ضغوطًا إضافية على العملة السورية. وفي شهر

(١) التقرير الاقتصادى السنوى للأمم المتحدة " الحالة والتوقعات الاقتصادية فى العالم لعام ٢٠١٣ – الأثر الاقتصادى للأزمة فى سوريا – http://enabbaladi.org/

(٢) هويدا محمد عبد المنعم ؛ مرجع سبق ذكره ص١٤٥ .

(٣) تيم نبلوك ؛ " العقوبات والمنبوذون فى الشرق الأوسط :- العراق – ليبيا – السودان " مركز دراسات الوحدة العربية ؛ بيروت ؛ الطبعة الأولى ٢٠٠١ ؛ ص ١١٦-١١٧

كانون الثاني ٢٠١٢ اضطر مصرف سوريا المركزي إلى اعتماد «التعويم المدار أو المحكوم» لسعر صرف العملة الوطنية، مما سمح بتخفيض قيمة العملة السورية بأكثر من ٣٠% قبل أن يستقر سعر الصرف عند حدود ٧٠ ليرة سورية للدولار الأمريكي (السعر الرسمي حسب نشرة أسعار مصرف سوريا المركزي)[١].

وفى إيران فقد الريال الايرانى نصف قيمته مقابل العملات الأخرى فى عام ٢٠٠١ ؛ الأمر الذى صاحبه إرتفاع الأسعار الاستهلاكية بشكل كبير[٢].

هذا فى حين كان نتاج العقوبات الاقتصادية التى تفرضها الولايات المتحدة على زيمبابوى أنه فى ٢٠٠٩ علقت الحكومة الزيمبابوية استخدام الدولار الزيمبابوى لأنه أصبح لا قيمة له ؛ وأعلن رسمياً عن قيام الدولة باستخدام " الدولار الأمريكى والراند الجنوب إفريقى " وكنتيجة لندرة هاتين العملتين أيضاً أشارت التقارير إلى أن المواطنين الزيمبابويين انخرطوا فى تجارة المقايضة [٣].

٤- ارتفاع معدلات التضخم :-

إذ أن أحد الاثار السلبية على الحالة الاقتصادية الكلية ارتفاع معدلات التضخم وهو الامر الذى يبدو جليا فى حالة العقوبات المفروضة على زيمبابوى ؛ إذ أنه فى أعقاب فرض العقوبات عليها والتى ألزمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والبنك الأفريقى للتنمية بعدم تقديم أى قروض

(١) التقرير الاقتصادى السنوى للأمم المتحدة ؛ مرجع سبق ذكره .

(٢) العقوبات المفروضة على إيران :-

http://www.marefa.org/index.php?title

(3) Chingono Heather, « Zimbabwe sanctions: An analysis of the “Lingo” guiding the perceptions of the sanctioners and the sanctionees », African Journal of Political Science and International Relations, Vol. 4, February 2010. Pp 70-71

لحكومة زيمبابوى دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما إلتزمت به تلك المؤسسات الامر الذى أثر بشدة على الاقتصاد فى زيمبابوى وساهم فى ارتفاع مستويات التضخم بها لتصبح واحدة من أكبر حالات التضخم فى العالم ؛ فضلا عن انخفاض القدرة الشرائية للزيمبابويين لتصل لمتوسط مستويات عام ١٩٥٣ [١].

وفى سوريا على الرغم من الاجراءات التى بذلتها الحكومة المحلية لتقليل الاثار السلبية للعقوبات الاقتصادية ؛ ومحاولة وضع سقف لأرباح التجار ؛ الا أن الأسعار واصلت ارتفاعها وبشكل حاد الامر الذى رتب أنه فى أغسطس ٢٠١٢ وصل المعدل السنوى للتضخم بأسعار المستهلك مقارنة بأغسطس ٢٠١١ إلى ٣٩,٥ % [٢].

٥- ارتفاع مؤشرات البطالة :-

يُمثل ارتفاع مؤشر البطالة أحد المظاهر السلبية للعقوبات الاقتصادية الدولية ؛ إذ أنه نتاج لهروب الشركات المتعدية الجنسيات خوفاً من أن تلحقها آثار العقوبات الاقتصادية ؛ وكذا توقف عجلة الانتاج المحلية فى ظل التبعية التجارية للغالبية العظمى من الدول المستهدفة بالعقاب استيراداً وتصديراً ؛ فضلا عن محاولة الحكومات المحلية لتخفيف حجم الانفاق الحكومى بتسريح العمالة الزائدة ؛ كل ذلك يساهم فى ارتفاع مؤشرات البطالة فى الدول المستهدفة بالعقوبات الاقتصادية وهو ما يبدو جلياً فى :-

---

(1) Hani Mansourian, « The Human Cost of Sanctions on Iran », 03November 2010

,Disponible sur le site internet:-

http://www.stumbleupon.com/su/2tcxGB/muftah.org/%3Fp%3D403

(٢) التقرير الاقتصادى السنوى للأمم المتحدة " الحالة والتوقعات الاقتصادية فى العالم لعام ٢٠١٣ – الأثر الاقتصادى للأزمة فى سوريا – http://enabbaladi.org

- **سوريا** :- على الرغم من الاجراءات الحكومية لتلافى الاثار السلبية للعقوبات الا أن معدل البطالة نتاج للعقوبات فى تزايد مستمر ؛ إذ ارتفع معدل البطالة من ٨,٦ % فى عام ٢٠١٠ ليصل ١٤,٩ % فى عام ٢٠١١ ؛ وتزايد للضعف فى عام ٢٠١٢ وهو فى تزايد مستمر ؛ فضلا عن تصاعد أعداد اللاجئين فى الدول الاخرى المجاورة [١].

٦- تراجع مؤشرات التصدير :-

لعل أحد الاثار السلبية المصاحبة لفرض العقوبات هو تراجع مؤشرات التصدير بما يصاحبه من تأثير سلبى على ميزان المدفوعات ؛ سعر الصرف ؛ وتسريح العمالة المنتجة للسلع والخدمات التصديرية ؛ وغير ذلك من آثار مباشرة وغير مباشرة على الموازنة العام للدولة .

هذا وتشير تقديرات البنك الدولى إلى أن العقوبات الاقتصادية التى فرضت على ايران قلصت صادراتها بما قيمته ١٧,١ مليار دولار فى السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤ ؛ أو ما يعادل ١٣,٥ % من مجموع الصادرات فى تلك الفترة ونحو ٤,٥ % من إجمالى الناتج المحلى الاجمالى [٢].

وفى زيمبابوى ساهم الحظر التصديرى الذى فرضه الاتحاد الاوربى عليها فى عام ٢٠٠٢ على صادرات لحوم البقر والتبغ لتراجع الاداء التصديرى لزيمبابوى وهو

---

(١) التقرير الاقتصادى السنوى للأمم المتحدة " الحالة والتوقعات الاقتصادية فى العالم لعام ٢٠١٣ ؛ مرجع سبق ذكره .

(٢) البنك الدولى :- الموجز الفصلى لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ؛ يوليو ٢٠١٥ – الاثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن ايران :-

http://www.albankaldawli.org/ar/region/mena

الامر المهم والحيوى لاستدامة أكبر الاسواق المحلية الامر الذى مثل ضغطا على توافر الموارد ؛ وساهم فى تفاقم أزمة الركود الاقتصادى بزيمبابوى[1] .

٧- تناقص الاحتياطيات النقدية الاجنبية ؛ واهتزاز سعر الصرف :-

فى ظل ما ترتبه العقوبات الاقتصادية من :-

- **فرض حالة من العجز او انعدام التحكم والسيطرة فى الارصدة النقدية المتداولة فى الخارج .**
- **تراجع الايرادات من العملات الاجنبية المترتبة على الصادرات للخارج التى تتراجع وتنكمش تدريجياً إلى أن تصل لمرحلة العدم نتيجة للعقوبات .**
- **فضلا عن ارتفاع كلفة الاستيراد من الخارج نتيجة لتعدد قنوات الحصول على المستوردات بشكل غير مباشر نتيجة لفرض العقوبات .**

كل هذه العوامل ساهمت بشكل رئيسى فى تذبذب سعر الصرف وفى الحفاظ على الكتل النقدية من العملات الاجنبية الاحتياطية بما يساهم فى خلق حالة من العجز الاقتصادى على توفير الاحتياجات الاساسية للمجتمع .

ومثالنا فى ذلك الوضع السورى حيث يبدو أثر تلاشى الصادرات مع ضرورة تمويل الواردات من المشتقات والبيع بسعر مدعوم جلياً فى أكثر من مستوى من مستويات الاقتصاد الكلى ؛ فعلى مستوى الايرادات المتوقعة لموازنة عام ٢٠١٢ – وهو العام الذى يتضح فيه بصفة ملموسة مدى الأثر الفعلى للعقوبات عموماً وفى قطاع الطاقة خصوصاً – خسرت الموازنة العامة ما يقارب ١٢,٥ % من ايراداتها المتوقعة

---

(1) Heather Chingono,op. cit,p . 72.

فى حال عدم التمكن من بيع النفط فى السوق السوداء [١]؛ اذ أصبحت سورياً تعتمد على احتياطياتها من العملة الاجنبية مما ترتب تناقص حاد فى الاحتياطيات بسبب تمويل واردات المشتقات وتمويل واردات القطاع الخاص من المواد الأولية التى تخضع لرسوم جمركية أقل من ١ % وهى كتلة كبيرة نسبياً من الحجم الاجمالى لواردات القطاع الخاص .

هذا وقد مثل الاعتماد المتتالى على الاحتياطيات من العملات الاجنبية مزيد من الضغوط على الاحتياطى الذى بلغ فى أغسطس ٢٠١١ حجماً كبيراً نسبياً يقدر بنحو ١٨ مليار دولار ويكفى لتمويل الواردات على مدى سنتين تقريباً [٢]؛ متراجعاً عن حجمه الذى بلغ فى عام ٢٠٠٧ نحو ٢٠ مليار دولار ؛ بينما المعيار الدولى لكفاية الاحتياطى هو تمويل الورادات لثلاثة شهور[٣].

وقد سيل المصرف السورى المركزى من هذا الاحتياطى فى ضوء اضطراب سعر الصرف فى اواخر اكتوبر ٢٠١١ وفق الارقام الرسمية المعلنة نحو ٤,٩ مليار دولار ؛ وبذلك فان الاحتياطى المتبقى فى وقتها لم يتجاوز ١٢ مليار دولار[٤] ؛ ولا يدخل فى هذا الرقم ما انفقه مصرف سوريا المركزى بأسلوب المزادات لمحاولة لجم تراجع سعر صرف الليرة السورية ؛ والتخفيف من غلوائه . وعليه فان رقم ١٠ مليارات دولار هو

(١) نبيل مرزوق :- " العقوبات الاقتصادية – خنق بطىء للنام السورى " مركز الجزيرة للدراسات ؛ قطر ٢٠١١/١١/١٩ :

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/11/201111191024916352 5.htm

(٢) تصريح وزير المالية السورى محمد جليلاتى ؛ الوطن السورية ٢٠١١/٦/٩ .

(٣) محمد جمال باروت ؛ مسح المسارات الكلية لتطور الاقتصاد السورى ؛ دمشق: برنامج الامم المتحدة الانمائى وهيئة تخطيط الدولة ٢٠٠٧ ص ٣٠٦ .

(٤) أديب مبالة " محافظ البنك المركزى السورى " فى تصريح خاص لجريدة الوطن السورية " الاحتياطى ١٨ مليار دولار " الوطن ٢٠١١/١٠/٢٥ .

الرقم الواقعى جدا لتقدير الاحتياطى النقدى الاجنبى السورى الذى يقع تحت مخاطر الاستنزاف وارتفاع وتيرة التناقص . وبتأثير الحجم الكبير للتدخل فى سعر الصرف ؛ وما كلفه من سحب الاحتياطى ؛ ثم إلغاء طريقة المزادات التى استفادت منها حفنة ضئيلة من المزايدين أكثر مما استفاد منه سعر صرف الليرة . وتوقف مصرف سوريا المركزى عن تمويل مستوردات القطاع الخاص ؛ التى يعادل تمويله لها نحو ٤٠ % من إجمالى المستوردات ؛ موفراً بذلك ٤٠ مليون دولار يومياً أى نحو مليار دولار أمريكى شهرياً .

ومع مطلع عام ٢٠١٢ ؛ اتضح المفعول السلبى لسياسة مصرف سوريا المركزى فى استنزاف احتياطى العملة الاجنبية ؛ وبداية أثر العقوبات بصفة ملموسة فى الاحتياطى فلجأ إلى خطوة مفاجئة لاوساط الاعمال وهى ايقاف المصارف الخاصة لكافة علميات بيع القطع الاجنبى مقابل الليرة السورية [1] ؛ ومع ما صاحب ذلك القرار من أثار سلبية رتبتها السياسات النقدية الناتجة عن فرض عقوبات اقتصادية دولية على سوريا .

٨- عجز الموازنة العامة :-

لعل عجز الموازنة العامة يمثل سبباً ونتيجة للاثار الاقتصادية التى ترتبها العقوبات الاقتصادية الدولية على الدول المستهدفة بالعقاب حيث أنه لتراجع موارد الدولة من القطاعات الاقتصادية الرائدة ؛ وهروب الشركات المتعدية الجنسيات لتجنب آثار العقوبات ؛ وكذا نتيجة لحالة التبعية التجارية التى تنتهجها الدول النامية الامر الذى يصاحبه فى حالة العقوبات الاقتصادية تراجع مؤشرات التصدير مما يؤدى لتراجع العوائد التصديرية للدول المُعاقبة وكذا عجزها عن توفير المواد الخام الضرورية

(١) آثار العقوبات فى الاقتصاد الكلى السورى خلال عام ٢٠١٢ ؛ المركز العربى للابحاث ودراسة السياسا ت ؛ معهد الدوحة ص :- ٧ ؛ ٨ .

للصناعة المحلية ؛ الامر الذى يصاحبه وقف عجلة الانتاج بما يصاحبه من ارتفاع مؤشرات البطالة ؛ وبالتالى تحميل الدولة مزيد من النفقات الاجتماعية ؛ كل ذلك وغيرها من آثار سلبية يساهم فى عجز الموازنة العامة وهو ما يبدو جليا فى :-

- **ايران** :- حيث أنه كنتيجة للعقوبات المفروض عليها فإن العديد من الشركات المتعدية الجنسيات غادرت ايران ؛ وأصبحت الشركات المحلية من القطاع الخاص تجد صعوبة بالغة فى العمل فى بيئة عمل غير مستقرة ؛ والبعض منها أعلن حالة الافلاس بسبب تقلبات قيمة العملة المحلية ؛ فالعقوبات ساهمت فى خنق بيئة الاعمال التجارية فى ايران نتيجة لانتشار هروب رؤوس الاموال ؛ إضافة إلى التضخم وعدم كفاية احتياطيات النقد الاجنبى للحفاظ على سعر صرف منخفض[1]. هذه الاثار على المديين القصير والمتوسط أدت لخلق حالة من العجز فى الموازنة العامة لايران ؛ الامر الذى استتبعه تخفيض الانفاق الحكومى لتدارك أثر تلك الازمة على المدى الطويل .

٩- استمرار حالة الركود الاقتصادى :-

إن النتيجة الطبيعية لكل الاثار السلبية للعقوبات الاقتصادية الدولية على الدول المستهدفة بالعقاب هو خلق حالة من الركود الاقتصادى تتمثل فى تراجع معدلات النمو الاقتصادى ؛ وانحسار الانتاج ؛ وضعف مستوى الانتاجية ؛ فضلا عن ارتفاع مؤشرات البطالة ؛ وما يمثله كل ذلك من آثار بنيوية سلبية على الاقتصاد الكلى .

وهو ما يتضح فى سوريا إذ واجهت فى أعقاب فرض العقوبات الاقتصادية تحدياً كبيراً يرتبط بمدى قدرته على تجاوز الأثر التراكمى لتراجع معدل النمو الاقتصادى فى عام ٢٠١٠ إلى حوالى نصف ما كانت عليه فى الفترة من عام ٢٠٠٥ :٢٠٠٩ ؛

(1) Hani Mansourian, op. cit.

والركود الاقتصادى أو النمو السالب بمعدلات كبيرة فى عام ٢٠١١ والتى تصاعدت بشكل مستمر الأمر الذى أصاب المؤشرات الاقتصادية الكلية بخلل جسيم ؛ مع ما صاحب ذلك من تأزم الأوضاع الاجتماعية والسياسية .

ويبدو ذلك فى عدم القدرة على توليد فرص عمالة جديدة وهو ما يفاقم البطالة التراكمية مع النازلين الجدد إلى سوق العمل الذين يقدر عددهم سنوياً بما لا يقل عن ٤٠٠ ألف طالب للعمل . والحقيقة أن إستمرار العقوبات وما استتبعها من تقلص الاستثمارات الخارجية والداخلية ؛ وارتفاع كلفة المستوردات نتيجة العقوبات ؛ واختلال سعر الصرف والقيود على المصرف التجارى السورى ؛ وعدم وجود منهج للحكومة فى إدارة الأزمة وضع الاقتصاد السورى أمام التحدى الحقيقى للبطالة والتى تبلغ نسبتها الحقيقية ٢٤,٤ % من قوة العمل .

وهو ما يفسر تأجج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ؛ خصوصاً فى المناطق التى يتكدس فيها الفقراء ؛ والعاطلون عن العمل ؛ وارتفاع أعباء الاعالة الاقتصادية والعمرية الأمر الذى يرتب تنامى كلا من الفقرين المادى والبشرى على حدٍ سواء [(١)].

ثالثاً :- تأثير العقوبات الاقتصادية على مقومات الفقر البشرى :-

بداية قبل التطرق لتأثير العقوبات على الفقر البشرى فى الدول المستهدفة بالعقوبات ؛ ينبغى علينا توضيح المقصود بالفقر البشرى ؛ والذى ينطوى على :-

بداية من صدور تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٠ مروراً بتقريرى ١٩٩٧-١٩٩٨ ؛ وكذلك تقرير عام ٢٠٠٤ وحتى الآن عُرف الفقر من منظور التنمية البشرية

(١) ربيع نصر ؛ دراسة بعنوان " محددات المشاركة فى قوة العمل فى سورية ٢٠٠١ -٢٠١٠ " قدمت فى أسبوع العلم ٥١ الذى كان محوره " التغيرات السكانية فى سوريا وأبعادها التنموية " (من ١٢-٢٣ نوفمبر ٢٠١١ جامعة دمشق .

على أنه " انعدام الفرص والخيارات الأساسية ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية ؛ وهى العيش حياة طويلة فى صحة وإبداع ؛ والتمتع بمستوى معيشى لائق ؛ وبالحرية والكرامة ؛ واحترام الذات واحترام الآخرين " (١).

ولتحليل هذا التعريف نجد أن هناك أسلوبين مختلفين فى قياس حجم الفقر وحجم التنمية البشرية . وأحد هذين الأسلوبين هو " المنظور الاندماجى " وهو يركز على أوجه التقدم التى تحققها كل الجماعات فى كل مجتمع محلى من الأغنياء إلى الفقراء . ويقابل هذا الأسلوب وجهة نظر بديلة تتمثل فى " المنظور الحرمانى " الذى يتم بموجبه الحكم على التنمية من منظور الطريقة التى يحيا بها الفقراء والمحرمون فى كل مجتمع محلى . وليس من شأن أوجه التقدم الكبيرة – أياً كان حجمها – التى يحققها الموسرون فى مجتمع ما أن تُزيح جانباً عدم إحراز تقدم فى التقليل من أوجه الحرمان التى تتعرض لها الفئات المحرومة (٢) .

وبربط الفقر البشرى بالنتائج السلبية للعقوبات الاقتصادية المفروضة على الدول المستهدفة بالعقاب نجد أن تلك العقوبات أسهمت فى ارتفاع مؤشرات الفقر البشرى فى تلك الدول بمعدلات لم يسبق لها مثيل .

حيث نجد أن العقوبات الاقتصادية الدولية التى فرضت على العراق فى أعقاب غزوه للكويت واستمرت تحت زعم امتلاكه لأسلحة نووية ؛ ثم لاجباره على إصلاحات ديمقراطية قد رتبت :-

" تدمير البنية التحتية للعراق من محطات اتصالات، وكهرباء، ومصانع، ومعامل، ومنشآت نفطية، ومخازن للحبوب، ومواد تموينية، وأسواق مركزية،

(١) تقرير التنمية البشرية فى العالم – برنامج الامم المتحدة الانمائى لعام ١٩٩٧ ص ١٥

(٢) مصطفى أحمد حامد رضوان " دراسة حالة الفقر فى مصر – حجمه ؛ وأسبابه ؛ وطرق علاجه " ؛مجلة كلية الحقوق جامعة المنصورة العدد ٤٧ ابريل ٢٠١٠ ص ١٠٠٧ .

ومحطات ضخ المياه، والمنازل، وحتى الملاجئ التي احتمى فيها المواطنون لم تكن ملاذاً آمناً لهم أمام القصف الصاروخي البري والجوي والبحري المركز على مدى ٤٢ يوماً.

وأدى الحصار إلى نتائج مخيفة في جميع مجالات الحياة العامة الصحية والبيئية والاجتماعية والتربوية والعلمية والاقتصادية . إذ تعمقت مظاهر التردي والترهل إلى الحد الذي أفقد المجتمع العراقي سمات المجتمع المتحضر المتماسك الذي كان عليه قبل غزو الكويت. فنظراً لعدم قدرة الحكومة على تأمين الوظائف الحكومية وفي القطاعات الصناعية التي توقفت نتيجة الحصار، فقد تم تسريح ما يقارب ثلثي القوى العاملة مما ساهم في زيادة معدلات البطالة وتمزق الحياة العائلية نتيجة ارتفاع معدلات الجريمة، والعنف الاجتماعي، والرشوة، والانتحار، والسرقة، والتهريب، والبغاء، وجنوح الأحداث، وظواهر اجتماعية أخرى تؤكد الخلل الخطير في بنية المجتمع العراقي.

إلى جانب تدهور المعاهد التعليمية في كل المراحل وشيوع ظاهرة التسرب وانخفاض مستوى التعليم، واجه العراق ظاهرة هجرة العقول بأعداد كبيرة، حيث قُدر رسميا أن أكثر من ٢٣ ألف باحث وعالم وأستاذ جامعي وطبيب متخصص ومهندس تركوا العراق لينضموا إلى أكثر من ٢,٥ مليون آخرين يعيشون في المنافي الطواعية، نسبة كبيرة منهم من حملة الشهادات العليا. ويمثل انعدام الحوافز الداخلية وسيادة السياسة التسلطية وانعدام الحريات الفكرية والأكاديمية وسطوة معايير الولاء قبل الكفاءة محفزات كبرى لهجرة العقول العراقية أياً كانت الصعوبات التي تواجهها.

هذا وقد أشارت تقارير اليونيسيف أن أكثر المناطق تأثراً في العراق هي المنطقة الجنوبية والوسطى، حيث يقطنها ٨٥% من مجموع السكان. إذ أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة زاد عن الضعف، حيث قفز من ٥٦ حالة وفاة لكل ألف مولود خلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٨٩ إلى ١٣١ حالة وفاة في الفترة من ١٩٩٤-

١٩٩٩. وكذلك تزايد معدل وفيات المواليد من ٤٧ لكل ألف مولود إلى ١٠٨ حالة وفاة خلال نفس الفترة السابقة.

وتضاعفت نسبة سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة من ١٢% إلى ٢٣% خلال الفترة بين عام ١٩٩١-١٩٩٦. كذلك ارتفعت نسبة سوء التغذية الحادة في الوسط والجنوب من ٣% إلى ١١% لنفس الفئة العمرية.

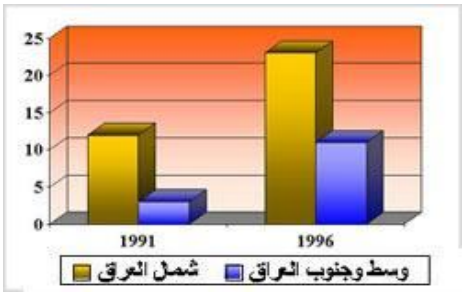

النسبة المئوية لسوء التغذية فى العراق فى أعقاب الحصار الاقتصادى

وعمل برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء" على الحد من تزايد أعداد الوفيات وحالات سوء التغذية، لكنه لم يعالج الموقف من جذوره. ولم يأت البرنامج بما يكفل حماية أطفال العراق من سوء التغذية والأمراض. فالأطفال الذين لم يقض عليهم الموت مازالوا محرومين من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في مؤتمر حقوق الطفل.

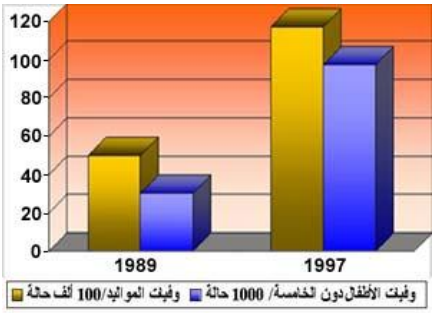

وفيما يتعلق بتأثير العقوبات على شبكات المياه والصرف الصحي والطاقة قبل عام ١٩٩١ كان نظام المياه والصرف الصحي متطوراً في المناطق الجنوبية والوسطى، حيث كان يوجد ما يزيد على ٢٠٠ محطة لمعالجة المياه لخدمة المناطق الريفية، بالإضافة إلى شبكة توزيع متطورة. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ٩٠% من السكان كانت تصلهم مياه الشرب الصالحة بكميات وفيرة. وكان يوجد آنذاك وسائل آلية لجمع وتنقية الصرف الصحي. لكن في ظل الحصار بدت مشاكل سوء التغذية، بالإضافة إلى ندرة الموارد، وكأنها ناجمة عن التدهور الكبير في البنية التحتية الأساسية، وخاصة في أنظمة تزويد المياه والتخلص من النفايات.

كان الأطفال دون سن الخامسة هم أكثر المتضررين لأنهم كانوا يتعرضون لظروف غير صحية، خصوصاً في الأوساط العمرانية الهشة . ويشير تقرير لبرنامج الغذاء العالمي عام ١٩٩٠ إلى أن ٥٠% فقط من سكان المدن يمكنهم الحصول على المياه الصالحة للشرب، في حين تصل النسبة إلى ٣٣% في المناطق الريفية.

وبالنسبة للطاقة الكهربائية، يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية أنه بالرغم من ضرب محطات الطاقة إبان الحرب الإيرانية العراقية، كان ما يزال هناك ١٢٦ محطة طاقة عام ١٩٩٠ قادرة على إنتاج ٨٩٠٣ ميجاوات . وبعد الأحداث كان للتدهور السريع في قطاع الطاقة عواقب وخيمة على الوضع الإنساني، فقد بلغ إجمالي الطاقة المتولدة حوالي ٧٥٠٠ ميجاوات. لكن عدم كفاية الصيانة وظروف التشغيل الرديئة أثرت بشدة، حيث وصلت الطاقة المتولدة إلى ٣٥٠٠ ميجاوات.

ويشير تحليل لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى أن المعدات القديمة والآثار المستمرة للحصار قد أدت إلى تدهور كبير على كل المستويات. فالبرغم وجود انخفاض عام في النشاط الاقتصادي، إلا أن الطلب يفوق العرض بما لا يقل عن ألف ميجاوات، خاصة أثناء ذروة فصل الصيف. وتزايدت فترات انقطاع الكهرباء إلى ٦ ساعات يومياً منذ يوليو/ تموز ١٩٩٨. وهذا الانقطاع في الكهرباء كان ملحوظاً بصفة خاصة في

بعض أجزاء المنطقة الشمالية، حيث إن لهذا الانقطاع تأثيرا عكسيا على مخزون المياه والخدمات الصحية. وتعتبر محطتا دوكان ودربندي خان الكهرومائيتين هما المصدر الوحيد للطاقة في المحافظات الشمالية، حيث يقدر إنتاجهما بـ٦٤٩ ميجاوات لجميع المناطق المحيطة " [١].

رابعًا :- تأثير العقوبات الاقتصادية على التنمية المستدامة :-

نتيجة لتركيز النموذج الغربى فى التنمية خلال القرن العشرين على الاهتمام بالقطاع الصناعى ودوره الأساسى فى عملية التنمية بوجه عام ؛ وذلك بفضل التقدم التكنولوجى ووفرة الموارد الطبيعية ؛ واستخدامها بدون قيود أو مراعاة للآثار الجانبية الناتجة عن التوسع فى النشاط الصناعى وما ارتبط به من زيادة درجة التلوث بأشكاله المختلفة ؛ بشكل سيؤدى كما توقع عدد من الاقتصاديين فى حالة استمرار هذا النموذج فى التنمية حتما إلى تدمير القدرة الانتاجية للأرض والبيئة المحيطة للانسان . ظهر ما يسمى بالتنمية المستدامة كبديل عن المفهوم التقليدى للتنمية وذلك بهدف تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن [٢].

ومن ثم فإن التنمية المستدامة تعتمد على إشباع غايات متمثلة فى تحقيق أعلى معدلات التنمية فى ظل المحافظة على البيئة كون أن حماية البيئة دعامة هامة

---

(١) - مصدر تلك المعلومات :-

- تقرير عن " آثار الحصار على العراق " مركز الدراسات والبحوث بالجزيرة نت :-

http://www.aljazeera.net/portal

- تقارير متفرقة صادرة عن اليونيسيف عن أوضاع الأطفال فى العراق .

- مقاطع من أعداد متفرقة من مجلة السياسة الدولية

(٢) مصطفى أحمد رضوان ؛ كتاب التنمية والتخطيط الاقتصادى ؛ الطبعة الرابعة ؛ ص ٦٤-٦٥ ؛ دار دهب للطباعة والتوزيع .

لحماية حق الانسان فى الحياة الطويلة ؛ والصحة السليمة ؛ والمأكل النظيف ؛ تلك الحقوق التى تتوقف إلى حد كبير على تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية .

هذا وتمثل العقوبات الاقتصادية الدولية القسرية انتهاكاً صريحاً وواضحاً لحقوق الدول المستهدفة بالعقاب فى تحقيق التنمية المستدامة . إذ أنها على الصعيد الاقتصادى تُسهم عموماً فى تحقيق الإفقار والتخلف (الانهيار الاقتصادى) الأمر الذى يرتب العجز عن تعزيز

التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة [١].

أما فيما يتعلق بآثار العقوبات الاقتصادية وتأثيرها على البيئة فتبرز من خلال العقوبات الاقتصادية على العراق التى خلفت العديد من الاثار السلبية على المحيط البيئى فى العراق . إذ أنه نتيجة للحملة العسكرية الدولية على العراق لارغامها على انهاء احتلالها للكويت تم تدمير العديد من المنشآت الصناعية والنفطية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات تصفية المياه ؛ وشبكات الصرف الصحى .... الخ ؛ إضافة إلى استخدام الأسلحة الكيماوية وغازات الأعصاب مما أدى إلى وفاة مئات من الأطفال بسرطان (اللوكيميا) التشوهات الجينية .. بالاضافة إلى أمراض الرئة والقصبات الهوائية ... وغيرها ؛ كما تسببت فى إلحاق أضرار خطيرة بالبيئة والمياه نتيجة الإشعاعات وتحويل مناطق كثيرة فى العراق لبيئة ملوثة ونشيطة إشعاعياً [٢] ؛ وهو الأمر الذى يلحق آثاره المدمرة بالآجيال الحالية والمستقبلة ؛ خصوصاً أن تلك الحملة العسكرية الدولية قد عُززت بعقوبات اقتصادية رتبت تأخر وتراجع الجهود المبذولة للسيطرة على تلوث الهواء وإجراءات الزحف الصحراوى نتيجة للنقص الحاد فى

---

(1) Lektzian David, «Making Sanctions Smarter: Are Humanitarian Costs an Essential Element in the Success of Sanctions? », Norwegian Red Cross,International Peace Research Institute, Oslo, norway , 2003. P 5

(٢) فتيحة ليتيم " عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية وآثارها على حقوق الإنسان فى العراق " رسالة ماجستير ؛ جامعة الحاج لخضر ؛ باتنة ؛ ٢٠٠٣ ص١١٠ .

المضخات والمعدات الزراعية ومواردها الاحتياطية من البذور والأسمدة ؛ والمبيدات من أجل الوصول إلى أدنى مستوى مقبول للمتطلبات البيئية والصحية [١]. ورفض لجنة العقوبات السماح للعراق باستيراد مواد تستخدم فى تطهير البيئة والمياه كمادة الكلورين بالاضافة إلى معدات أخرى تستخدم فى ترميم وإصلاح البنية التحتية[٢] .

إلى جانب تلوث المياه والتى هى مصدر للحياة البيئية السليمة ؛ حيث ازداد التلوث البكتيرى فى مياه الشرب ؛ وانخفضت انتاجية مشروعات مياه الشرب بعد الحرب والعقوبات إلى أقل من ٢٠٠٠ مليون متر مكعب سنوياً ؛ وهو ما يستتبعه انخفاض حصة الفرد من المياه ؛ بالاضافة إلى قيود أخرى ساهمت فى عدم توفر المياه كاضطراب الطاقة الكهربائية والجفاف ... [٣]

ومما سبق يتضح أن العقوبات الاقتصادية قد انتهكت وأنهكت القدرات العراقية فى تحقيق التنمية المستدامة والذى اعتبرت أحد المقاصد التى تسعى لها الأمم المتحدة وأعلنتها فى أهدفها الإنمائية للالفية الثالثة ؛ إذ رتبت العقوبات الفشل فى تحقيق تحسين التنمية الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ؛ فضلا عن عجز برنامج النفط مقابل الغذاء فى دعم القدرة العراقية على الحفاظ وليس بناء البنية التحتية والاقتصاد العراقى والمحيط البيئى ليعود لسابق مستواه قبل الحرب وفرض العقوبات .

جدير بالذكر أن لجنة التنمية الدولية فى مجلس العموم البريطانى فى تقريرها الثانى عن مستقبل العقوبات الاقتصادية أشارت إلى أن " على الرغم من أن العقوبات قد تمثل بديلا عن الحرب منخفض التكلفة من الناحية المالية ؛ إلا أنها غالباً ما تكون مضرة من الناحية الانسانية والتنموية بقدر الصراع المسلح ...[٤]

---

(١) هويدا محمد عبد المنعم ؛ مرجع سبق ذكره ؛ ص ٢٠٨

(٢) فتيحة ليتيم ؛ مرجع سبق ذكره ص ١١٠

(٣) تيم نبلوك ؛ مرجع سبق ذكره ص ٨٩ ؛ ٩٠ .

(٤) تيم نبلوك ؛ مرجع سبق ذكره ص ٢

الفصل الثانى
الآثار الاجتماعية للعقوبات الاقتصادية على
الدول المستهدفة بالعقاب

تتعدد المظاهر الاجتماعية السلبية للعقوبات الاقتصادية الدولية كتدابير قسرية تنال من الدول المستهدفة بالعقاب ؛ تلك المظاهر لا تقل فى تأثيرها السلبى المدمر عن الآثار الاقتصادية ؛ لكونها تنال من مقدرات تلك الشعوب ؛ وفى أمانيها المستقبلية بتحقيق قدر من الرقى والاستقرار والأمان الاجتماعى ؛ هذا وتتمثل تلك المظاهر أو الآثار الاجتماعية السلبية للعقوبات فيما يلى :-

أولا :- **تخلخل الطبقات الاجتماعية فى الدول المستهدفة بالعقاب** :-

تمثل خلخلة الطبقات الاجتماعية والقضاء على الطبقات الوسطى فى المجتمع أحد أبرز المظاهر أو الآثار الاجتماعية السلبية للعقوبات الاقتصادية الدولية ؛ حيث أشار تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن أثر التدابير القسرية " العقوبات الاقتصادية " فى التمتع بحقوق الإنسان والذى صدر وفقا لطلب مجلس الانسان فى قراره ٢٤/١٥ إلى أن :-

" الجزاءات الاقتصادية تقضى على الطبقة المتوسطة حيث يزداد الفقراء فقراً ويزداد الأغنياء ثراء على غرار أولئك الذين يتحكمون فى عمليات التهريب وفى السوق السوداء. ويمكن أن تستفيد الحكومة والنخبة اقتصادياً من الجزاءات استفادة حقيقية نتيجة لاحتكارهما للتجارة الغير مشروعة . وفى ذلك إشارة على يبدو إلى أن التدابير القسرية كثيراً ما تؤثر بصورة غير متناسبة ظاهرياً على الفقراء والضعفاء وهم الأشخاص ذاتهم الذين تسعى مبادىء حقوق الإنسان لتوفير ضمانات معينة لهم .. هذا

وتجنح التدابير القسرية إلى التأثير فى حاجات السكان الأساسية وبالتالى فى التمتع بأبسط حقوق الإنسان لديهم . وعندما تؤثر التبعات السلبية فى الفقراء والضعفاء والمستضعفين ؛ يمكن أن تؤدى إلى افقارهم للقدرة على الصمود وللحماية الاجتماعية إلى زيادة تفاقم التبعات " .

ويؤكد ما سبق أن العقوبات الاقتصادية على ايران كان لها تأثيراً مباشراً على الفئات الاجتماعية الهشة ولا سيما الطبقة الوسطى ولكن دون أن تضعف النظام الايرانى الذى شهدت عائداته النفطية زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠٥ بسبب ارتفاع أسعار النفط [1].

أن الضغوط الاقتصادية التى تفرضها العقوبات الاقتصادية على ايران وغيرها من الدول ذات الاقتصاد الهش تدفعها إلى خفض الانفاق فى المجالات الاكثر التصاقاً باحتياجات المواطنين وخصوصا الطبقة المتوسطة والمتمثلة فى تخفيضات فى قطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية ... ويصاحب ذلك انخفاض قدرة هذا الاقتصاد الهش على توليد فرص عمل بل يصبح طارداً للعمالة مما يؤدى تدريجياً لتفاقم الاوضاع وتآكل الطبقة الوسطى ودفع الملايين منها الى الفقر والعوز ؛ وانحسار فرص تلك الطبقة الوسطى فى التماسك والحفاظ على استقرارها النسبى بسبب الضغوط الاقتصادية المحيطة بها .

ثانيا :- **فقدان التماسك النفسى والاجتماعى** :-

رتبت العقوبات الاقتصادية آثار سلبية على البنيان الاجتماعى للدول المستهدفة بالعقوبات ؛ وتجلى ذلك فى المجتمع العراقى ؛ إذ أسهمت النتيجة التى سبق وأن أشرنا

(1) Thiébaut-Azadeh Kian, « L'Iran entre sanctions, destructions et Négociations», Revue Internationale Et Stratégique, Éditions Dalloz/RIS, Paris, 2008. P 80

إليها فى العنصر السابق – خلخلة التركيبة الاجتماعية –إلى تمزق الحياة العائلية نتيجة ارتفاع معدلات الجريمة والعنف الاجتماعى وزاد جنوح الأحداث والتسول والبغاء والعزلة الحادة بسبب عدم وجود اتصال مع العالم الخارجى وبروز الاقتصاد الموازى ؛ وسيطرة المنتفعين والمجرمين ؛ والخسارة الناجمة عن تعطل الحركة العلمية والثقافية فى حياة الأسرة ؛ حتى أنه ذكر وفقا لبيانات منظمة الصحة العالمية بأن عدد المصابين بأمراض عقلية قد زاد بنسبة١٥,٧ % بين عامى ١٩٩٠ ؛ ١٩٩٨ ؛ وبهذا اختل هرم المكونات الاجتماعية العراقية[١] .

ثالثا :- تدهور وتراجع التعليم ؛ وهجرة الكفاءات العلمية :-

أسهمت العقوبات الاقتصادية فى تدهور وتآكل القاعدة البنائية التعليمية فى الدول المستهدفة بالعقاب ؛ وهو ما يبدو جليا فى العراق حيث انها حققت مستوى تعليمياً معتبرا قبل ١٩٩٠ – حسب تقارير اليونيسيف – باستثماره مبالغ ضخمة فى قطاع التعليم من وسط السبعينات حتى عام ١٩٩٠ ؛ إذ كان نصيب التعليم يزيد عن ٥ % من ميزانية الدولة فى عام ١٩٨٩ (فوق معدل الدول النامية البالغ ٣,٨ %)؛ وقدر صندوق الأمم المتحدة للطفولة نسبة المتعلمين بنحو ٩٠ % قبل العقوبات ؛ كما وصل عدد المسجلين – حسب تقرير لليونسكو – بالمرحلتين المتوسطة والثانوية ٧٥ % ؛ وبالاضافة إلى ذلك تضمنت السياسة التعليمية فى العراق توفير منح دراسية ودعم طبى للطلبة المعوزين إلا أن هذا الوضع تغير بعد ١٩٩٠ ؛ أى بعد تعرض العراق للعقوبات ليصل إلى ٦٦ % [٢].

---

(1) Tehindrazanarivelo Djacoba Liva, Les Sanctions des Nations Unies et leurs effets secondaires: assistance aux victimes et voies juridiques de prévention, Presses Universitaires de France, Paris, 1ére édition, 2005.pp 143-144

(٢) فتيحة ليتيم ؛ مرجع سبق ذكره ص ٨٩

وفى أعقاب الحصار الاقتصادى على العراق اتسعت الفجوة فيما يتعلق بالتطور العلمى والتكنولوجى بين العراق والعالم الخارجى ؛ فلم يعد بإمكان الجامعات العراقية والمعاهد العلمية المتخصصة مواصلة التواصل وتبادل الخبرات والبعثات العلمية لنقص الموارد المالية المتاحة [١]. كما أثرت العقوبات على بناء المبانى المدرسية والجامعية فسجل عجز قدر بنحو ٤٣٧٢ مدرسة جديدة لتتوافق وحجم الطلية الجدد . وتراجعت نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية طوال الفترة من ١٩٩٠ -٢٠٠٣ ؛ كما كان عدد الفتيات اللواتى تخلين عن الدراسة ضعف عدد الصبيان تقريباً [٢]. وارتفعت نسبة التسرب المدرسى من ١٩,٣ % قبل الحظر إلى ٣٧,٢ % بعد الحظر ؛ وكان للحظر آثار سلبية على البيئة المدرسية فهناك ٨٦١٣ مبنى مدرسى من مجموع ١١٠٠٠ فى حاجة لازالة بسبب ما تعرضت له هذه المدارس من قصف جوى ؛ أما المدارس المتبقية فهى تعانى من ازدحام التلاميذ [٣].

كما أشارت تقارير اليونيسيف فى عام ١٩٩٨ إلى نسبة الأمية بين البالغين قد ارتفعت من ٢٠ % فى عام ١٩٨٩ إلى نحو ٤٠ % فى عام ١٩٩٧ ؛ الأمر الذى جعل من النظام التعليمى بالعراق فى ظل العقوبات الاقتصادية يمثل حصاراً فكرياً مفروضاً على العراق ويلقى وضعاً تربوياً غير ملائم لتدريب الجيل الجديد من العراقيين على القيادة المسئولة[٤] .

(١) هويدا محمد عبد المنعم ؛ مرجع سبق ذكره ص ٢٢٣ :٢٢٥

(٢) هانز كريستوف فون سبونيك ؛ تشريح العراق : عقوبات التدمير الشامل التى سبق الغزو ؛ ترجمة عمر الايوبى ؛ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت الطبعة الاولى ٢٠٠٥ ؛ ص ٢٠٨ .

(٣) هويدا محمد عبد المنعم ؛ مرجع سبق ذكره ص ١٣٧-١٣٨

(٤) تيم نبلوك ؛ مرجع سبق ذكره ص ٩٦ .

والى جانب هذا ؛ شهدت العراق ظاهرة هجرة العقول بمستويات عالية حيث يقدر رسمياً أن أكثر من ٢٣ ألف باحث وعالم واستاذ جامعى وطبيب ومهندس غادروا العراق [١].

جدير بالذكر أن هناك بعض الآثار الاجتماعية التى لحقت بالدول المستهدفة بالعقوبات الاقتصادية لا يتسع المجال لتناولها بالتفصيل ؛ نذكرها فى نقاط مختصرة على النحو التالى :-

حيث تسببت العقوبات الاقتصادية لترتيب بعض الاثار الاجتماعية السلبية فى دولة كالسودان وهى :-

- تنامى التطرف والأرهاب وسط الشباب والنظر للسلاح كوسيلة فاعلة لتحقيق المطالب بما يسهم فى تهديد الامن الوطنى والاقليمى .
- تزايد فرص الاتجار بالبشر وانواع الجريمة المنظمة عموماً .
- تزايد انتشار المخدرات وسط الشباب بسبب الهزيمة النفسية الناجمة عن البطالة والفراغ والحرب .
- تهديد الأمن العالمى وأمن المستقبل خاصة فيما يتعلق باستخدام الموارد وحماية البيئة والرقابة الاشعاعية [٢].

(١) فتيحة ليتيم ؛ مرجع سبق ذكره ؛ ص٨٦

(٢) مقال بعنوان " العقوبات الاقتصادية وتأثيرها على الامن القومى للدول الافريقية " ؛ مجلة السفير الموريتانية ؛ باب تحليلات ؛ بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٤ :-

http://essevir.mr/index.php/287013-10-03-14-11-07/12521-2015-03-24-18-03-27.html

الفصل الثالث

اثار العقوبات الاقتصادية الدولية على دول الجوار

يصاحب فرض العقوبات الاقتصادية على الدول المستهدفة بالعقاب ؛ عدد من الآثار بعضها إيجابى ؛ والبعض الآخر سلبى على دول الجوار لتلك الدول سنحاول عرض بعض تلك الآثار وسنركز فى ذلك على دولتى الأردن ومصر كنموذج لدول الجوار للدول المستهدفة بالعقوبات الاقتصادية وذلك على النحو التالى :-

أولاً :- الآثار الإيجابية لفرض العقوبات الاقتصادية على دول الجوار :-

أ- فيما يتعلق بالمملكة الاردنية الهاشمية فقد صاحب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق ؛ عدد من الاثار الايجابية على المسار الاقتصادى الاردنى ؛ تمثل فى كون أن العراق أصبح أحد اللاعبين الاساسيين فى الاقتصاد الأردنى ؛ وهو ما يتضح فى :-

- **قطاع النفط والطاقة** :- حاول صدام بمبادرة فردية صدام بتأمين معظم احتياجات الأردن من الطاقة بأسعار دون أسعار السوق قبيل فرض العقوبات على العراق بل وازداد الأمر خلال فرض العقوبات باعتبار الاردن أحد المنافذ الرئيسية للعراق كما سيتضح لاحقاً ؛ حيث باع العراق النفط إلى الأردن بأسعار دون مستوى أسعار السوق بعد إرساء برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة فى العراق . ففى عام ٢٠٠٠؛ عندما كانت الأسعار حوالى ٣٠ دولار للبرميل ؛ حصل الأردن على النفط العراقى بسعر ٩,٥ دولارات للبرميل . وعلاوة على ذلك سمح العراق للاردن ؛ وهو بلد لا يملك موارد داخلية للطاقة ؛ بأن يؤدى ثمن النفط المدعوم على شكل سلع استهلاكية .

التجارة :- ازدهرت التجارة بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية فى أواخر التسعينيات – أثناء فرض العقوبات على العراق - [١] ؛ حيث مثلت الأردن منفذ تجارى للعراق لتوفير احتياجاته من العملات الأجنبية –وتمكن العراق من خلال برنامج الأمم المتحدة من تمرير عقود مميزة للاردن ؛ ومنحت بعض الشركات الاردنية بصفة أساسية احتكارات . وبلغت الصادرات إلى العراق ٤٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠١ أى ربع صادرات الأردن تقريباً[٢] . وأصبح هذا النظام بمثابة منحة سنوية فعلية تتراوح بين ٤٠٠-٦٠٠ مليون دولار تقريباً [٣]سنوياً . وأفادت بعض التقديرات أن المكاسب كانت أكبر من ذلك حيث بلغت ما بين ٥٠٠ مليون دولار ومليار دولار سنوياً [٤]،، [٥].

- **سوق العقارات** :- ازدهر سوق العقارات بالأردن ذلك أن العراقيين كانوا يتطلعون لملاذ آمن ؛ فضلا عن أن مزيداً من الشركات المتعدية الجنسية والمنظمات غير الحكومية اتخذت من الأردن قاعدة لعملياتها فى العراق .

---

(١) وفى ذلك غضت إدارة كلينتون الطرف واعتبرت ذلك حلا وسطاً لا يمكن تجنبه من أجل الإبقاء على نظام العقوبات الدولية الواسع النطاق .

(٢) مقالة رامى خورى بعنوان " الأردن الديمقراطى : يجذب الأنار ولكنه لم يتحقق بعد " فى صحيفة ديلى ستار - بيروت ٢٥ مايو ٢٠٠٥

(٣) مقالة حسن فتاح بعنوان " بريد عمان : بعد السقوط " فى صحيفة ذى نيوز ريبابليك ١٩مايو ٢٠٠٣

(٤) مقالة ديفيد شنكر بعنوان " الرقص مع صدام :- التانجو الاستراتيجى للعلاقات الاردنية العراقية " معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ٢٠٠٣ من ص ٣-١٤

(٥) سكوت لاسنسكى " الأردن والعراق : بين التعاون والأزمة "تقرير صادر عن معهد السلام الأمريكى :-

1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063 . p5

- **القطـاع المـصرفى** :- فـأن القواعـد المرنـة المتبعـة فـى المملكـة فيمـا يتعلـق بالـصفقات الماليـة أدت إلـى زيـادة الأرصـدة العراقيـة فـى القطـاع المـصرفى المتنامى فى الأردن .

ومما سبق يتضح أن الأردن حققت وفورات إيجابية من فرض العقوبات الاقتصادية على العراق حيث حققت نمو اقتصادى قوى نتيجة لكونها أصبحت تلعب دور بوابة المرور للعراق – وهو دور بدأته إبان الحرب الأيرانية العراقية واستمر طيلة فترة العقوبات من ١٩٩٠ : ٢٠٠٣ بصفة أساسية عبر ميناء العقبة الأردنى على البحر الأحمر والطريق البرى - وهو الأمر الذى عوض تراجع السياحة بها .

ب- فيما يتعلق بجمهورية مصر العربية فقد صاحب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق :-

- ازدياد الطلب على النفط المصري ليسجل ارتفاعًا ملحوظًا مع ثبات تقريبًا الاستهلاك المحلي من هذه المنتجات. وهو ما يتضح من الزيادة في ميزان مدفوعات فى هذا القطاع إلى ١٣٩٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠ مقابل ١٠١٩ مليون في عام ١٩٨٩، وكان هذا محصلة لزيادة قيمة صادرات البترول إلى نحو ٢٢٨٨ مليون دولار مقابل ١٧٠٩ مليون دولار، وزيادة قيمة وإيرادات البترول إلى ٨٩٢ مليون دولار مقابل ٦٩٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩[١].

- الإعلان عن تشكيل ثلاث صناديق لمساعدة البلدان المتضررة من أزمة الخليج وفرض العقوبات الاقتصادية، وخاصة مصر، وهي:

(١) التقرير الإستراتيجي العربي، المرجع السابق، ص٥١٨

١ – صندوق يضم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والدول العربية الخليجية.

٢- الصندوق الياباني وهو عبارة عن اثنين مليار دولار قروضًا طويلة الأجل تسدد على ثلاثين عامًا بفائدة لا تزيد عن ١%.

٣- صندوق خاص بمصر، وهذا عوض عن الصندوق الذي كان من المزمع إنشاؤه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، لمساعدة محدودي الدخل الذين سيتأثرون ببرنامج التثبت المزمع تنفيذه مع الصندوق، حيث اتفق على توسيع مجاله ليشمل معالجة آثار أزمة العقوبات الاقتصادية، و يصل رأسماله إلى ٥٠٠ مليون دولار كمنح لا ترد، ومن أمريكا واليابان والكويت وألمانيا وفرنسا.

ثانياً :- **الاثار السلبية للعقوبات الاقتصادية على دول الجوار** :-

١- الضغط على الموارد الاقتصادية بسبب زيادة عدد اللاجئين ؛ حيث أنه فى الحالة الأردنية العراقية ؛ استضافت الأردن أعداد كبيرة من العراقيين فى الفترة من ١٩٩٠: ٢٠٠٣ شكل نحو ٣٥٠ ألف مواطن عراقى ؛ وتضاعف هذا العدد بعد الغزو الأمريكى للعراق ووصل لمليون عراقى بسبب عدم الاستقرار السياسى بالعراق وهو الأمر الذى أسهم فى ظل الاقتصاد الاردنى الهش لارتفاع معدلات التضخم والدين ؛ وتشكيل ضغط اقتصادى على الحكومة الاردنية للاستيراد لتغطية الاحتياجات الغذائية والاستهلاكية لأكبر عدد من اللاجئين [١].

٢- رتبت العقوبات الاقتصادية على كلا من العراق وليبيا أزمة كبيرة نحو مصر وذلك من خلال عودة العمالة المصرية المتواجدة فى الآراضى العراقية ؛ حيث أفادت التقديرات الناتجة عن أجهزة الإحصاء فى جمهورية مصر

(١) تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمى الصادر عن صندوق النقد الدولى – منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان – ٢٠١٥ ص ٣٥

العربية ؛ ووزارة القوى العاملة والهجرة فى مصر أن هناك نحو نصف مليون عامل عادوا إلى مصر حتى منتصف شهر ديسمبر ١٩٩٠ [١]. مع ما رتبه ذلك من :-

- انحسار تحويلات المصريين بالخارج وبخاصة العراق مع تبعه من عجز فى الميزان التجارى المصرى إذ قدرت تلك التحويلات قبيل فرض العقوبات في العراق بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٩، وفي الكويت ٤٠٠ و٥٠٠ مليون دولار في ذات العام، وبذلك فإن تحويلات العمالة في البلدين قدرت بنحو ٢٤% و٢٩,٤% من إجمالي تحويلات العمالة المصرية في الخارج خلال عام ١٩٩٠/٨٩هذا التوقف أدى إلى زيادة عجز ميزان المعاملات الجارية والتحويلات إلى أكثر من النصف .
- فضلا عن ارتفاع مؤشر البطالة فى جمهورية مصر العربية ليصل نحو ٧,٦ % فى عام ١٩٩٠ ؛ وتراكمها لتزداد فى العامين التاليين إلى ٨,١ ؛ ٨,٩ % ؛ حيث كانت تمثل العراق منفذ حيوى وجاذب للعمالة المصرية من الشباب [٢].
- وما سبق يتضح منه أن العقوبات الاقتصادية الدولية صاحبها آثار ايجابية وسلبية على دول الجوار ؛ أى أن تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على دول الجوار أصبح نسبى يتوقف على طبيعة العلاقة المتداخلة بينها وبين الدول محل فرض العقوبات .

(١) الغزو العراقي، العقوبات الاقتصادية قصمت ظهر الاقتصاديات العربية، مشعل الحميدي، شبكة المعلومات الدولية ، بتاريخ ٨ / ٦ / ٢٠١٢.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٠، ص٥١٨.

الفصل الرابع

هل تقع مصر تحت طائلة العقوبات الدولية فى أعقاب حادثة سقوط الطائرة الروسية فى سيناء ؟

فى أعقاب حادثة سقوط الطائرة الروسية المُقلعة من مطار شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية إلى مطار سان بطرسبرج فى روسيا ومقتل عدد ٢٢٤ سائح ؛ واعلان تنظيم داعش الارهابى مسئوليته عن الحادث ؛ سعت عدد من الدول لاتخاذ عدد من الاجراءات الهادفة كما هو مُعلن لتأمين مواطنيها ضد فرضية الاعمال الارهابية فى مصر(١) ؛ وتراجع قدرة النظام المصرى على الوفاء بمتطلبات الأمن والحفاظ على أرواح السياح داخل جمهورية مصر العربية ؛ تمثلت تلك الاجراءات على سبيل المثال فى :-

- شركتان تابعتان لمجموعة لوفتهانزا تقرران تعليق رحلاتهما إلى شرم الشيخ .
- ألمانيا تطالب رعاياها بتجنب السفر إلى سيناء .
- بريطانيا تقرر تعليق رحلاتها إلى شرم الشيخ بالتزامن مع بدء زيارة رسمية للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى لندن .
- السائحون الروس يغادرون المنتجعات المصرية إلى روسيا .

(١) يرى البعض أن هناك احتمال آخر لتضخيم فرضية الاعمال الارهابية بسيناء وعدم قدرة النظام المصرى على الوفا بالمتطلبات الأمنية ويتمثل فى الرغبة الجامحة من تلك الدول خاصة بريطانيا إلى إعادة النظر في تمركز القوات المتعددة الجنسيات في شبة جزيرة سيناء، بخلاف وضعيتها في اتفاقية كامب ديفيد الشهيرة مع الجانب الإسرائيلي عام ١٩٧٨م، بما يتيح لها تواجد أكثر وتموضع جديد يتيح لها تامين حدود الدولة الإسرائيلية مع مصر، خشية أن يمثل التواجد الجهادي في شبة الجزيرة تهديدًا مباشرًا على الدولة الإسرائيلية، ما يعني أن الغرب يبحث عن وجود عسكري أجنبي في مصر خاصة داخل سيناء وتحديدًا كلاً من أميركا وبريطانيا لعقد توازن مع نظيره الروسي في الداخل السوري

- الرئيس بوتين يُصدر مرسومًا رئاسيًا يتضمن فرض حظر مؤقت على شركات الطيران الروسية فيما يتعلق بنقل المواطنين من أراضي روسيا إلى أراضي مصر، وتطور الأمر إلى إعلان هيئة "روزافياتسيا" الروسية لتنظيم النقل الجوي، حظر رحلات شركة مصر للطيران إلى روسيا. القرار الأخير بحظر رحلات شركة مصر للطيران إلى روسيا، ليس مرتبطًا بشركة مصر للطيران كشركة بقدر ما له علاقة بالإجراءات الأمنية داخل المطارات المصرية، وفقًا لخبراء. ومن ثم جاء المرسوم الرئاسي بإلغاء كافة رحلات الشركات الروسية .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو :- هل تعد تلك الاجراءات بمثابة عقوبات دولية تجاه مصر على أصر الرغبة الدولية التى تحمل فى بواطنها أغراض سياسية دولية بتحميل النظام المصرى عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الأمن والاستقرار السياسى لارغامها على دفع فواتير تلك الاغراض السياسية ؟

فى إطار ما ذكرنا أن العقوبات الاقتصادية الدولية عبارة عن " " إجراء اقتصادى يهدف إلى التأثير على إرادة دولة فى ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولى " ويحمل هذا الاجراء فى باطنة سمة التدبير القسرى العقابى بفرض عقوبات تجارية تتمثل فى قيود على تدفق (البضائع – الخدمات – الأموال – الرقابة على الأسواق) .

ومن ثم فما تواجه مصر من إجراءات بمنع أو تحجيم السياحة الأجنبية الوارة لمصر[١] هو نوع من العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على مصر لتحقيق حزمة من الاغراض السياسية الدولية منها المعلن ومنها الغير مُعلن ؛ بما يستتبعه ذلك من العواقب الوخيمة على الاقتصاد المصرى .

(١) كنوع من تقييد ومنع القدرة المصرية على توفير الخدمات السياحية بما يستتبعه ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد المصرى .

وإذا ما حاولنا إبراز التبعات السلبية لتلك العقوبات على مصر :-

- **أدت إلى سحب السياح الروس والبريطانيين، ما أدى إلى فقدان مصر نحو ٢٨٠ مليون دولار شهريًا بعد إعلان دول -بريطانيا وتركيا وروسيا- عن وقف رحلاتها إلى شرم الشيخ. ويتراوح عدد السياح الروس الذين يزورون مصر شهريًا ما بين ١٠٠ ألف و٢٥٠ ألف لقضاء عطلة، بنسبة تصل إلى ٣١ % من إجمالي عدد السياح الذين يزورون مصر. ويصل متوسط سعر الرحلة إلى ٦٠٠ دولار، ويبلغ متوسط إنفاق السائح الروسي في مصر نحو ٥٧ دولارًا يوميًّا، مقابل ٧٠ دولارًا للسائح البريطاني.**

جدير بالذكر أن روسيا تحتل المركز الأول في قائمة الدول المصدرة للسياحة إلى مصر، حيث بلغ عدد المواطنين الروس الذين قصدوا مصر بهدف السياحة عام ٢٠١٤ نحو ٣,١٦ ملايين سائح، تليها بريطانيا، وتأتي ألمانيا في المرتبة الثالثة، وشكل السياح الروس خلال هذا العام ربع إيرادات مصر من العملة الأجنبية خلال العام الماضي بقيمة ١,٣ مليار دولار .

- **ذهبت مؤسسة موديز العالمية للتصنيف الائتماني إلى إن حادث سقوط الطائرة الروسية في مصر سيؤثر بشكل سلبي على التصنيف الائتماني للدولة، بعدما قرر عدد من منظمي الرحلات في العالم تعليق رحلاتهم السياحية لمصر. مبررة ذلك بتقليل معدلات السياحة الوافدة لمصر، الأمر الذي يساهم في تقليل موارد العملة الأجنبية والتأثير على موقف مصر الائتماني .**
- **كذلك ذهب سيمون ويليامز، كبير خبراء الاقتصاد لدى «إتش إس بي سي»، إن ما يزيد على ١٠ مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية في أذون الخزانة المصرية تدفقت خارج البلاد بعد عام ٢٠١١، و"من الصعب جدًّا قياس إلى أي مدى يعد الجنيه في حاجة إلى التراجع .**

- ارتفعت خسائر رأس المال السوقي لأسهم الشركات المصرية المدرجة في البورصة إلى أكثر من مليار دولار تقريبًا بعد وقوع حادثة تحطم الطائرة الروسية. ووفقًا لبيانات السوق وخلال جلسة تعاملات يوم الحادثة، فقد خسر رأس المال السوقي للأسهم المدرجة نحو ٨,٥ جنيه، تعادل نحو ١,٨٧%، بعدما تراجع من نحو ٤٥٢,٣ مليار جنيه في إغلاق تعاملات جلسة الخميس الماضي، ليسجل نحو ٤٤٣,٨ مليار جنيه في إغلاق تعاملات جلسة اليوم. وواصلت البورصة المصرية خسائرها على خلفية قرار دول غربية وقف رحلات الطيران إلى مصر وإجلاء رعاياها، حيث خسر رأس المال السوقي للأسهم المقيدة نحو ٤ مليارات جنيه في ١٥ دقيقة، مسجلًا ٤٤٨ مليار جنيه.
- يصل حجم مساهمة القطاع السياحي إلى نحو ١١,٣% في الناتج القومي الإجمالي، كما يساهم بنسبة ٧% كمصدر للعملة الأجنبية، وتبلغ نسبة العاملين في قطاع السياحة ١٢,٦% من حجم العمالة المصرية، ويبلغ حجم استثمار السياحة في قطاع الخدمات نحو ٥,٥% [(١)].

(١) جدير بالذكر أن نسبة العاملين بقطاع السياحة، والمذكورة سلفًا تُقدر بنحو ٣ مليون عامل في حال كان النشاط مستقرًا، مُعرضة للتسريح كرد فعل طبيعي مع الأزمة السياحية الأخيرة في مصر، خصوصًا أن القطاع السياحي "رأسمالي"، يتحكم فيه رجال الأعمال بعيدًا عن القطاع الحكومي، ويُقدر حجم الضرر الذي سيقع على قطاع السياحة، والعاملين به أنه سيمتد لمدة عام كامل جراء الحادثة ؛ يظهر ذلك في عملية التسريح للموظفين داخل الفنادق بشرم الشيخ مؤخرًا، وخصوصًا أن غالبية العاملين في هذا القطاع لا يوجد تأمين على أغلبهم، ويعملون وفقًا لأجور شهرية دون عقد، خصوصًا بعد وصول العجز في إشغالات الفنادق إلى ٤٥%، بعد قرارات بعض الدول بوقف رحلات الطيران الخاصة بها إلى مصر، وتراجع إجمالي الحجوزات والإشغالات من ٧٥% إلى ٣٠%.

يُضاعف من أزمة العاملين في السياحة عدم وجود صندوق لرعاية المتضررين في القطاع، والاقتصار على صندوق واحد فقط لإنقاذ بعض المشروعات السياحية، وهو صندوق استثماري بالدرجة الأولى، لحماية وتأمين مصالح رجال الأعمال .

- ووفقًا لمعاهدة مونتريال ١٩٩٠، التي وقعت عليها أغلب شركات الطيران الروسية، تدفع الخطوط الجوية عادة تعويضًا عن كل مسافر متوفي بمعدل ١٥٠ ألف دولار حال كان هذا الخطأ بعيدًا عن الشركة، وتصل هذه القيمة إلى ٣ ملايين دولار لكل ضحية حال ثبوت التقصير في اتباع معايير الأمن والسلامة المُتبعة من جانب الشركة التابعة للحكومة المصرية في حالة الحادثة التي راح ضحيتها ٢٢٤ مسافرًا أغلبهم روس .

ترتيباً على ماسبق يتضح لنا أن الاجراءات التى اتخذت تجاه مصر فى أعقاب حادثة سقوط الطائرة الروسية قد حققت ذات الآثار التبعية (الاقتصادية والاجتماعية) للعقوبات الاقتصادية الدولية التى ذكرنها فيما سبق المتمثلة فى :-

- شل أحد المصادر الرئيسية الرائدة لايرادات الاقتصاد المصرى المتمثلة فى قطاع السياحة والذى يساهم بنحو ١١,٣% في الناتج القومي الإجمالي .
- التأثير السلبى على مقومات الاقتصاد الكلى المتمثلة فى (إنخفاض الناتج المحلى الاجمالى - انهيار القوة الشرائية للجنية المصرى – ارتفاع مؤشر البطالة – إضعاف القدرة على تصدير الخدمات السياحية – تناقص الاحتياطيات النقدية الاجنبية واهتزاز سعر الصرف – عجز الموازنة العامة ...الخ) .
- ما رتبته تلك الاجراءات من المساهمة فى ارتفاع مؤشرات الفقر البشرى فى مصر ليس فقط لتدميرها قطاع السياحى المصرى الا أنه صاحبها التأثير السلبى على كل الصناعات المغذية التي يعتمد عليها قطاع السياحة، مثل الصناعات الغذائية والحرف اليدوية والمفروشات والنقل وغيره .

وما سبق يؤكد سلامة التحليل الذى يؤكد أن جمهورية مصر العربية تخضع لمجموعة من التدابير العقابية الدولية مع ما يستتبعها من آثار إقتصادية واجتماعية سلبية على المجتمع المصرى .

الخاتمة

إن ما تخلفه العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية دولية لارغام الدول المُعاقبة للعدول عن السلوك المخالف للنسق الدولى من آثار إقتصادية واجتماعية سلبية مدمرة على تلك الدول المُعاقبة ؛ وكذا ما يصاحبها من آثار سواء أكانت إيجابية أو سلبية لدول الجوار ؛ يجعلنا نطرح تساؤل عن مدى جدوى تلك العقوبات المدمرة فى تحقيق أهدافها السياسية ؟

وفى هذا سنجد أن هناك العديد من الدراسات التى أجريت فى هذا السياق ؛ أبرزها الدراسة التى أنجزها كليف مورغان، ونافين بابات، وفالانتين كروستيف، وهي تحلل ٨٨٠ حالة من العقوبات التي تم التهديد بها، أو فُرضت بالفعل في الفترة من ١٩٧١ – ٢٠٠٠ ؛ حيث أثبتت تلك الدراسة أن العقوبات الاقتصادية الدولية فى الحالات محل التحليل السياسى والاقتصادى لم تتجاوز نسبة النجاح فيها ٣٩,٥ % لدى فرض العقوبات من جانب واحد، و٥٤,٨ % حين تكون جماعية .

ولقد حاولت تلك الدراسة أن تغطي طيفاً متعدداً من حالات تتراوح بين عقوبات محدودة وعقوبات كاملة. والفرق بين الأولى والثانية هو أن الأولى تحدد التجارة في منتجات معينة، أو قطاعات معينة، وتحد من الوصول إلى القدرات الاستيرادية، والتصديرية، دون التعرض لبقية قطاعات الاقتصاد على وجه العموم. وفى هذا السياق أظهرت البيانات الموجودة في قاعدة بيانات التهديد بالعقوبات، وتنفيذها، أن فرصة نجاح العقوبات الشاملة أقل من العقوبات المحدودة .

وتحدد هذه البيانات ٣٦٥ حالة من العقوبات الاقتصادية المحدودة، حيث طبقت الولايات المتحدة ١٣٨ حالة منها. ولم يرد سوى نجاح أربع من هذه الحالات، أي أقل من ٣ % ، من حيث تحقيق المطالب الأمريكية كلها. ويتضمن ذلك عقوبات

بسيطة ضد فنزويلا لتحسين ممارساتها البيئية، وكذلك ضد كوريا الجنوبية، والهند، والاتحاد الأوروبي للحث على تغيير سياسات تجارية .

فى حين أن البلدان التي تعرضت لعقوبات اقتصادية موسعة استجابت لما طلب منها من الإجراءات على نحو محدود للغاية. وكانت هنالك، حسب قاعدة البيانات هذه ٣٣ حالة من العقوبات الشاملة ضد ٢٣ دولة، حيث كانت الولايات المتحدة وراء ١٢ حالة منها. ونجحت ثلاث حالات فقط [١]، علماً أن متابعة أدق تفيد بأن النجاح أقل من ذلك .

وهذا لا يعنى أننا نرى أن تلك العقوبات الاقتصادية غير مجدية ؛ غير أننا نرى أن آثارها فى معظم الاحيان تتجاوز الاهداف المنشودة منها ؛ لتصل فى بعض الاحيان إلى تدمير لا متناهى لشعوب الدول المُستهدفة بالعقاب .

(١) كانت الحالة الأولى فرض عقوبات ضد بنما عام ١٩٨٧، حيث استهدفت زعزعة نظام حكم نوريغا. وأدت العقوبات، بعد عامين، إلى تدمير ذلك الاقتصاد الهش، لكنها لم تترك سوى آثار بسيطة على ثروات طبقة الحكام التي ضمنت علاقاتها مع عصابات المخدرات استمرارها. ووقعت العقوبات الشديدة على الناس العاديين، وظل ذلك الأثر قائماً إلى أن احتلت الولايات المتحدة بنما، وألقت القبض على نوريغا عام ١٩٨٩.

وكانت الحالة الثانية فرض العقوبات على هاييتي في الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٤ التي استهدفت زعزعة نظام الحكم. وتقول قاعدة البيانات هذه إن ذلك كان نجاحاً. لكنها لم تكن فعالة بدرجة فعالية التهديد بغزو عسكري مدعوم من الأمم المتحدة، وهو العامل الذي أدى إلى هروب حكومة الجنرال سدراس.

أما الحالة الثالثة، فهي فرض الولايات المتحدة عقوبات على إيران في الفترة من ١٩٨٩ – ١٩٩٨. ولم تؤد إلا إلى سوء العلاقات بين البلدين في الوقت الراهن.

التوصيات :-

لا يمكننا أن نوصى بإلغاء العقوبات الاقتصادية الدولية ؛ لما تخلفه من آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة تصيب الفئات الاكثر فقرا بشكل رئيسى ؛ وذلك لما تمثله من أداة للردع الدولى ؛ وخيار استراتيجى يستخدم فى أحيان كثيرة لتجنب ويلات الحروب ؛ ولكننا نرى :-

١- أن تكون تلك العقوبات أكثر انضباطية بحيث لا تتجاوز أهدافها المعلنة ؛ وذلك لفرض حالة من الالتزام الدولى بمراعاة الحدود والحقوق الدنيا من المتطلبات الاساسية لحياة كريمة للبشرية جمعاء .

٢- التوسع فيما يسمى بالعقوبات الذكية والتى تستهدف رؤوس الانظمة الحاكمة والطبقة المحيطة بها ؛ بما يحقق الغرض الاساسى من العقوبات هو تغيير السياسات المخالفة للنسق الجمعى الدولى .

٣- التزام الجهات الاشرافية الدولية على العقوبات الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن ؛ وكذا منظمات حقوق الانسان والمنظمات التنموية بإلزام الدول المرسلة للعقاب بعدم تدمير البيئة البشرية المحيطة بشعوب الدول المستقبلة للعقاب ؛ وذلك بما يحول دون حصول تلك الشعوب على أدنى حقوقها فى مستوى معقول من التنمية الاقتصادية مستقبلا فى أعقاب إنفاذ الغرض من فرض العقوبات الاقتصادية الدولية .

المراجع

أولا :- المراجع العربى :-

١- السيد أبو عطية ؛ الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق ؛ مؤسسة الثقافة الجامعية ؛ الاسكندرية ٢٠٠١

٢- الفيتوري الحوسين حسين، العلاقات الليبية الأمريكية شقاق أم وفاق، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر،

٣- باسيل يوسف بجك ؛ العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولى :- ١٩٩٠- ٢٠٠٥ ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ؛ بيروت ؛ الطبعة الأولى ؛٢٠٠٦

٤- تيم نبلوك ؛ " العقوبات والمنبوذون فى الشرق الأوسط :- العراق – ليبيا – السودان " مركز دراسات الوحدة العربية ؛ بيروت ؛ الطبعة الأولى ٢٠٠١

٥- جمال محى الدين ؛ العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة ؛ الدار الجامعية الجديدة ٢٠٠٩

٦- خلف بو بكر " العقوبات الاقتصادية فى القانون الدولى المعاصر " ؛ ديوان المطبوعات الجامعية ؛ الجزائر ٢٠٠٨

٧- ربيع نصر ؛ دراسة بعنوان " محددات المشاركة فى قوة العمل فى سورية ٢٠٠١ -٢٠١٠ " قدمت فى أسبوع العلم ٥١ الذى كان محوره " التغيرات السكانية فى سوريا وأبعادها التنموية " (من ١٢-٢٣ نوفمبر ٢٠١١ جامعة دمشق)

٨- رقية عواشرية " حماية المدنيين والأعيان المدنية فى المنازعات الملسلحة غير الدولية " رسالة دكتوراة ؛ جامعة عين شمس ٢٠٠١

٩- سولاف سليم " الجزاءات الدولية غير العسكرية " رسالة ماجستير ؛ جامعة سعد دحلب ٢٠٠٦

١٠ـ سكوت لاسنسكى " الأردن والعراق : بين التعاون والأزمة "تقرير صادر عن معهد السلام الأمريكى

١١ـ على صادق ابو هيف ؛ القانون الدولى العام ؛ مشأة المعارف ؛ الإسكندرية

١٢ـ عمر سعد الله ؛ القانون الدولى لحل النزاعات ؛ دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ؛ الجزائر ٢٠٠٨

١٣ـ فاتنة عبد العال أحمد ؛ العقوبات الدولية الاقتصادية ؛ دار النهضة العربية ؛ القاهرة ؛ الطبعة الأولى ٢٠٠٠

١٤ـ فتيحة ليتيم " عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية وآثارها على حقوق الإنسان فى العراق " رسالة ماجستير ؛ جامعة الحاج لخضر ؛ باتنة ؛ ٢٠٠٣

١٥ـ محمد جمال باروت ؛ مسح المسارات الكلية لتطور الاقتصاد السورى ؛ دمشق: برنامج الامم المتحدة الانمائى وهيئة تخطيط الدولة ٢٠٠٧

١٦ـ مصطفى أحمد حامد رضوان " دراسة حالة الفقر فى مصر – حجمه ؛ وأسبابه ؛ وطرق علاجه " ؛مجلة كلية الحقوق جامعة المنصورة العدد ٤٧ ابريل ٢٠١٠

١٧ـ مصطفى أحمد رضوان ؛ كتاب التنمية والتخطيط الاقتصادى ؛ الطبعة الرابعة ؛ دار دهب للطباعة والتوزيع .

١٨ـ هانز كريستوف فون سبونيك ؛ تشريح العراق : عقوبات التدمير الشامل التى سبق الغزو ؛ ترجمة عمر الايوبى ؛ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت الطبعة الاولى ٢٠٠٥

١٩ـ هويدا محمد عبد المنعم ؛ العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان ؛ مهيب للطباعة ؛ القاهرة ٢٠٠٦

التقارير :-

١- تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمى الصادر عن صندوق النقد الدولى – منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان – ٢٠١٥

٢- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٠

٣- تقرير التنمية البشرية فى العالم – برنامج الامم المتحدة الانمائى لعام ١٩٩٧

٤- آثار العقوبات فى الاقتصاد الكلى السورى خلال عام ٢٠١٢ ؛ المركز العربى للابحاث ودراسة السياسا ت ؛ معهد الدوحة

٥- التقرير الاقتصادى السنوى للأمم المتحدة " الحالة والتوقعات الاقتصادية فى العالم لعام ٢٠١٣ – الأثر الاقتصادى للأزمة فى سوريا – http://enabbaladi.org

٦- البنك الدولى :- الموجز الفصلى لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ؛ يوليو ٢٠١٥ – الاثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن ايران :- http://www.albankaldawli.org/ar/region/mena

٧- التقرير الاقتصادى السنوى للأمم المتحدة " الحالة والتوقعات الاقتصادية فى العالم لعام ٢٠١٣ – الأثر الاقتصادى للأزمة فى سوريا – http://enabbaladi.org/

المقالات الصحفية والمواقع الالكترونية :-

١- مقال بعنوان " دول عاقبتها أمريكا اقتصادياً .. فما الاسباب ؟ " مجلة ساسة بوست :- www.sasapost.com/u-s-economic

٢- مقال بعنوان " حرب أمريكية باردة ضد كوبا مستمرة منذ ٥٢ عاماً بتاريخ ٣٠ اكتوبر ٢٠١٤ موقع نون بوست :- www.noobpost.net/content/4125

٣- نبيل مرزوق " العقوبات الاقتصادية :- خنق بطى للنظام السورى " ؛ مركز الجزيرة للدراسات ؛ قطر ٢٠١١/١١/١٩

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/11/2011119102491635 25.htm

٤- تصريح وزير المالية السورى محمد جليلاتى ؛ الوطن السورية ٢٠١١/٦/٩ .

٥- أديب مبالة " محافظ البنك المركزى السورى " فى تصريح خاص لجريدة الوطن السورية " الاحتياطى ١٨ مليار دولار " الوطن ٢٠١١/١٠/٢٥

٦- مقال بعنوان " العقوبات الاقتصادية وتأثيرها على الامن القومى للدول الافريقية " ؛ مجلة السفير الموريتانية ؛ باب تحليلات ؛ بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٤ :-

http://essevir.mr/index.php/287013-10-03-14-11-07/12521-2015-03-24-18-03-27.html

٧- مقالة رامى خورى بعنوان " الأردن الديمقراطى : يجذب الأنار ولكنه لم يتحقق بعد " فى صحيفة ديلى ستار - بيروت ٢٥ مايو ٢٠٠٥

٨- مقالة حسن فتاح بعنوان " بريد عمان : بعد السقوط " فى صحيفة ذى نيوز ريبابليك ١٩مايو ٢٠٠٣

٩- مقالة ديفيد شنكر بعنوان " الرقص مع صدام :- التانجو الاستراتيجى للعلاقات الاردنية العراقية " معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ٢٠٠٣ .

ثانياً :- المراجع الأجنبية :-

1- Andrew Mack, Asif Khan,«UN Sanctions: a Glass Half Full?»,p.161, Disponible sur le site internet-www.eyeontheun.org/assets/attachments/../andrew_mack_statement.pdf

2- Arya Neil, «Economic sanctions: the kinder, gentler alternative.«؟ www.informaworld.com/smpp/.../content~db=all~content=a790526054.,

3- Ali Mostashari, « The Impacts of U.S. Sanctions on the Iranian Civil Society: Consequences for Democratization», p.1, Disponible sur le site internet

www.news4iran.info/The%20Impacts%20of%20US%20sanctions.pdf

4- C.P. Vincent, The Politics of Hunger: The Allied Blockade of Germany, 1915-1919 (Athens, Ohio, Ohio University Press, 1985).

5- C. Phillipson, The International Law and the Custom of Ancient Greece and Rome (London, MacMillan, 1911),

6- Chingono Heather, « Zimbabwe sanctions: An analysis of the "Lingo" guiding the perceptions of the sanctioners and the sanctionees », African Journal of Political Science and International Relations, Vol. 4, February 2010.

7- Hani Mansourian, « The Human Cost of Sanctions on Iran », 03November 2010 ،Disponible sur le site internet-:http://www.stumbleupon.com/su/2tcxGB/muftah.org/%3Fp%3D403

8- Micah Kaplan, «North Korean Economic Sanctions» , Journal of International Relations, Volume 9, Spring 2007,

9- J. Muldoon, Popes, Lawyers, and Infidels. The Church and the Non-Christian World 1250-1550 (Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 1979); and S.K. Stantchev, Embargo: The Origins of an Idea and the Implications of a Policy in Europe and the Mediterranean, ca. 1100 – ca. 1500 (Michigan, University of Michigan, 2009

10- John Baldwin, Masters, Princes and Merchants; the Social View of Peter the Chanter and his Circle, Vol. I, (Princeton, New Jersey, Princeton University Press 1970)

11- S.K. Stantchev, Spiritual Rationality: Papal Embargo as Cultural Practice (Oxford, Oxford University Press, 2014

12- Krishna Gagné,«Une analyse de la sanction économique en droit international ،«Université de Montréal, Avril 2005,p6.Citant: Le Nouveau Petit Robert 1997 s. v.« sanction ». [Dictionnaire Robert] .

13- Lektzian David, «Making Sanctions Smarter: Are Humanitarian Costs an Essential Element in the Success of Sanctions? », Norwegian Red Cross,International Peace Research Institute, Oslo, norway , 2003.

14- Thiébaut-Azadeh Kian, « L'Iran entre sanctions, destructions et Négociations», Revue Internationale Et Stratégique, Éditions Dalloz/RIS, Paris, 2008.

15- Tehindrazanarivelo Djacoba Liva, Les Sanctions des Nations Unies et leurs effets secondaires: assistance aux victimes et voies juridiques de prévention،Presses Universitaires de France, Paris, 1ére édition, 2005.